(ISSN: 2356 - 9492)

الحق في التنمية المستدامة في سيناء في ضوء قواعد القانون الدولي

د/ عبدالقادر محمود محمد الأقرع
استاذ القانون الدولي العام المشارك
رئيس قسم القانون السابق
جامعة شقراء- المملكة العربية السعودية

الملخص:

يهدف البحث إلى تناول الحق في التنمية المستدامة كأحد الحقوق التي نصَّ عليها القانون الدولي، وتطبيق ذلك على سيناء باعتبارها من أهم الأقاليم المصرية، وذلك في ضوء الاهتمام المصري بتنمية الإقليم الذي يحتوي على العديد من المقومات التي ينفرد بها دون سواه.

ويتم تناول البحث من خلال موضوعات عديدة، هي: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومؤشراتها، والأهداف والمبادئ التي تقوم عليها وعلاقتها بحماية البيئة، والمواثيق الدولية التي تقرر الحماية لها، وتطبيقات ذلك على سيناء؛ لتشمل عناصر التنمية البشرية بها، والأرض والموارد، وكذلك التحديات التي تواجهها وسبل مواجهتها، فضلاً عن الإشارة إلى أهمية الإقليم وموقعه الإستراتيجي وموارده التي يمتاز بها، وجهود الدولة المصرية في تنميته.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على بيان ماهية التنمية المستدامة، والحماية المقررة لها في القانون الدولي، وربطها بتنمية شبه جزيرة سيناء من أجل تعزيز التنمية المحلية المستدامة بها، والتعقيب عليها بما يلزم، وذلك بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية.

وفي نهاية البحث جاءت أهم النتائج من الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة، ووجود فرق بين الحق في التنمية والتنمية المستدامة، وأن سيناء بالرغم من أهميتها الإستراتيجية ومقومات التنمية العديدة فيها، إلا أن هناك عدة تحديات تواجه التنمية المستدامة بها أبرزها: مكافحة الإرهاب، والفقر، والتلوث البيئي، والتغير المناخي، والتهميش الاجتماعي للفئات المستضعفة، وهذه التحديات تتطلب مواجهتها بعدة سبل منها: تعزيز مؤسسات قطاع العدالة والأمن، واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر والتصدي لعدم المساواة، والإدماج الاجتماعي، وتعزيز التعاون الدولي، والتركيز على الشباب، وتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني، وهو ما تسعى إلى تحقيقه الدولة المصرية، فضلاً عن سعيها إقامة عدة مشروعات تنموية لتعزيز التنمية المستدامة بالإقليم.

الكلمات المفتاحية: سيناء؛ القانون الدولي للتنمية؛ حماية البيئة؛ الأمم المتحدة؛ التنمية المستدامة.

(ISSN: 2356 - 9492)

The Right to Sustainable Development in Sinai in the Light of the Rules of International Law

Abstract

This research aims at identifying the right to sustainable development as one of the rights stated by the international law, and applying that to Sinai, considering it is one of the major regions in Egypt that has been accorded utmost attention for development.

The research deals with a number of topics: the concept of sustainable development and its dimensions and indicators, objectives and principles and its relation to environment protection, international conventions and conferences providing for that, and application thereof to Sinai, including the elements of human development, the land and the resources, the challenges encountered and how to address them, as well as the importance of the region, its location and resources, and the Government's efforts towards development.

The researcher used the analytic-descriptive approach, stating the nature of sustainable development; the protection thereof as stated by the international law, relating that to the development of the Sinai Peninsula for enhancing sustainable development therein, and commenting on that by consulting Arabic- and Foreign- language references and websites.

The major results were evidenced in the close connection between sustainable development and environment, and there being a difference between development and sustainable development, and that despite the strategic importance of Sinai and the various resources for development therein, there are several challenges in the way, such as fighting terrorism, poverty, environmental pollution, climate change, and social marginalization of vulnerable groups. These challenges can be resolved through: the upgrading of institutions of security and justice sectors; taking the measures necessary for combatting poverty and inequality; social integration; promoting international co-operation; focusing on youths, and enhancing the participation of non-government organizations and civil-society organizations, which are the aims of the Egyptian state.

Key words: Sinai, International Law for Development, environment protection, United Nations, sustainable development, fighting terrorism.

مقدمة:

يتناول البحث موضوع التنمية المستدامة في ضوء أحكام القانون الدولي التي ينبغي لتحقيقها تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته، والتعاون فيما بينه لتعزيز جهوده نحو العمل على تكامل أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، وحماية البيئة، في ظل التحديات العالمية التي تتطلب التكاتف للقضاء على الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها، والتي تمثل أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة منها لصالح جميع الأجيال الحالية والمستقبلية، وتطبيق ذلك على سيناء البوابة الشرقية لمصر بما يتوفر لها من مقومات لا توجد بأي إقليم آخر، وهو ما يتطلب الاستفادة من مكتسبات التنمية المستدامة العالمية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة بالإقليم.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فيما يعانيه المجتمع الدولي في الوقت الرهن من مشكلات تعيق تحقيق التنمية المستدامة التي تناولتها الوثائق الدولية منذ تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة 1987م وتعريفها للتنمية المستدامة، وهو ما يدعوا للتساؤل عن مفهوم التنمية المستدامة، وما وجه الترابط بينها وبين الحق في التنمية؟ وكذلك ما هي أهدافها والمبادئ التي تقوم عليها؟ وبشأن سيناء فإن التساؤل الرئيس هو، هل تتوفر مقومات التنمية المستدامة بسيناء؟ ومدى وجود تحديات تواجه التنمية المستدامة بها، وهل هناك سبل لمواجهة تلك التحديات حال وجودها؟

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته في تناوله لمفهوم التنمية المستدامة، وأبعادها ومؤشراتها، والأهداف والمبادئ التي تقوم عليها، ووجه الترابط بينها وبين الحق في التنمية، وكذلك تناول أهم الوثائق التي تنظم حماية التنمية المستدامة، فضلاً عن التعريف بسيناء وأهميتها من النواحي المختلفة، وما تعانيه من تحديات، وسبل مواجهة تلك التحديات من أجل تحقيق التنمية المستدامة المحلية للإقليم لصالح جميع الأجيال الحالية والمستقبلية.

(ISSN: 2356 - 9492)

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تناول الحق في التنمية المستدامة كأحد الحقوق التي نصَّ عليها القانون الدولي، والذي قرر له الحماية في العديد الوثائق الدولية، وتطبيق ذلك على سيناء باعتبارها من أهم الأقاليم المصرية، وذلك في ضوء الاهتمام المصري بتنمية الإقليم الذي يحتوي على العديد من المقومات التي ينفرد بها دون سواه، كما تناول التعريف بسيناء وأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية، والتنمية المستدامة بها، والتحديات التي تعيق التنمية بها، وسبل مواجهتها.

منهجية البحث:

لتحقيق أكبر قدر من معالجة موضوع البحث، تم تناول خطوات البحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على بيان ماهية التنمية المستدامة، والحماية المقررة لها في القانون الدولي، وربطها بتنمية شبه جزيرة سيناء من أجل تعزيز التنمية المحلية المستدامة بها، والتعقيب عليها بما يلزم، وذلك بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية ومواقع الإنترنت.

خطة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة مباحث على النحو التالي:

- **مقدمة:** مشكلة البحث وأهميته وأهدافه.
- **المبحث الأول:** ماهية التنمية المستدامة (المفهوم والنشأة، الأهداف والمبادئ، والأبعاد والمؤشرات).
- **المبحث الثاني:** حماية الحق في التنمية المستدامة في الوثائق والمؤتمرات الدولية.
- **المبحث الثالث:** سيناء والحق في التنمية المستدامة.
- **خاتمة البحث.**
- **قائمة المراجع.**

المبحث الأول
ماهية التنمية المستدامة

تتطلب دراسة التنمية المستدامة المحلية، دراسة التنمية المستدامة العالمية بمجالاتها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك لزيادة الوعي والاهتمام بالتنمية المحلية من حيث تطوير أراضيها لضمان استفادة الأجيال القادمة من الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية المحفوظة، والانتقال إلى التقنيات البيئية في الإنتاج والاستهلاك والحياة والترفيه[1]، وهو ما ينطبق على حالة الدراسة من تناول التنمية المستدامة في القانون الدولي، ثم تطبيقها على حالة الإقليم المحلي في شبه جزيرة سيناء، وذلك على النحو التالي:

المطلب الاول
مفهوم ونشأة التنمية المستدامة

أولاً: - مفهوم التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة والتي ما تزال في طور النمو، حيث ورد تعريفها لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية لعام 1987م –تقرير برونتلاند–بعنوان "مستقبلنا المشترك"، والتي عرفته بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"، وقد برزت التنمية المستدامة بوصفها المبدأ التوجيهي للتنمية العالمية على المدى الطويل، والتي تتكون من ثلاثة أعمدة تسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، وحماية البيئة بطريقة متوازنة[2]، وفي عام 1992م، انعقد المؤتمر الدولي– قمة الأرض– في ريو دي جانيرو بالبرازيل لمناقشة سبل تفعيل التنمية المستدامة، وقد اعتمد قادة الدول

---

(1) Ksonzhyk, Iryna, et al. "Implementation of the Principles of Sustainable Development of Territorial Communities: Decision Making." *Journal of Management Information & Decision Sciences*, vol. 24, no. 3, June 2021, p. 2.

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml؛ وانظر،

Mayorova, Elena I., and Elena V. Temnova. "Concept of Sustainable Development: Regulatory Aspect." *Upravlenie / Management*, vol. 8, no. 4, Oct. 2020, p. 96.

(ISSN: 2356 - 9492)

جدول أعمال القرن 21، مع وجود خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي عام 2002م انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي اعتمد خطة جوهانسبرج للتنفيذ، حيث قدمت خطة التنفيذ بناء على التقدم المحرز والدروس المستفادة منذ انعقاد قمة الأرض، ونصت على اتباع نهج أكثر تركيزاً، مع خطوات ملموسة وقابلة للقياس وأهداف وغايات محددة زمنياً[1].

وبالرغم من اعتبار التعريف السابق للتنمية المستدامة هو الأشهر، إلا أن هناك عدة تعريفات منها: تعريف البنك الدولي بأنها، تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل، أو زيادته المستمرة عبر الزمن، إذ أن رأس المال الشامل يتضمن رأس المال سواء أكان صناعياً أو بشرياً أو اجتماعياً أو بيئياً أو غير ذلك، وكذلك تعريف مدير حماية البيئة الأمريكية وليم رولكز هاوس- W. Ruckelshaus بأنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة، وهناك تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) بأنها تلك التي تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والاقتصادية، والمؤسسية، على أساس المساواة[2].

ومن هذه التعريفات يمكن القول بأن التنمية المستدامة تتصف بمجموعة من السمات أبرزها:

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml

[2] هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017، ص27–29؛ وانظر أيضاً كل من:

مجلة القانون والاقتصاد: جامعة القاهرة، كلية أحمد المهتدي بالله، الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في إطار أحكام القانون الدولي العام،– الحقوق ع92، 2019م، ص124؛

مجلة الفقه والقانون: صلاح الدين دكداك ع94، نبهان سالم مرزق أبو جاموس، التنمية المستدامة: طبيعتها القانونية في ظل القانون الدولي البيئي،– 2020م، ص68؛

المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية: محمد البعدوي، التنمية المستدامة: أية مقاربة دولية ممكنة لتحقيق التوازن بين التنمية المستدامة والبيئة؟،– أحمد بوعشيق ع138، 139، 2018م، ص90–92.

1-اختلافها عن أشكال التنمية بصفة عامة نظراً للتداخل والتعقيد في كل ما يرتبط بما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وما هو بيئي.

2-قيامها على أساس تلبية متطلبات الفئات الأكثر عرضة للفقر بالمجتمع.

3-ما تسعى إليها من الحد من الفقر بالعالم.

4-تركيزها على أساس نوعي يتعلق بتطور الجوانب الثقافية والروحية مع الإبقاء على خصوصية المجتمعات.

5-تداخل الأبعاد الكمية والنوعية فيها حيث لا يمكن الفصل بين عناصرها وقياس مؤشراتها، كما أن لها بعداً دولياً يقتضي تدخل جميع الدول الغنية والفقيرة لدعم التنمية، ولذا يمكن القول بأن تحقيقها يتطلب دائماً الربط بينها وبين البيئة باعتبار أن حمايتها يعد جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية[1].

وللمفهوم في الشريعة الإسلامية معان متعدد: كالاستعمار، الاستخلاف، التسخير، وهي معان تنطلق كون الإنسان مستخلف من قبل الله تعالى ليقوم بعمارة الأرض وفق شريعته، قال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ (هود:61)، وازداد الأمر ليجعل الحث على التنمية مرتبطة بالجانب الأخروي، كما في قوله جل شأنه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ (يونس:14)، فهي تنمية أخلاقية ورحية وتعبدية تهدف إلى تنمية تكوين الإنسان بصفته الأساس الذي يقوم عليه التطور والرقي، وبذلك يعد المفهوم في الشريعة أعم وأشمل من معانيه في القانون، حيث لا يمكن النظر إلى المفهوم بعيداً عن الضوابط الدينية والأخلاقية، وهو ما أخبر به الله تعالى في كتابه الكريم عن الأمم السابقة التي أخذت بحظها في التقدم والتنمية دون مراعاة لهذه الضوابط فكانت سبباً في هلاكها، يقول الله جل جلاله: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا

[1] محمد البعدوي، مرجع سابق، ص92، 93.

(ISSN: 2356 - 9492)

السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ (الأنعام:6)، فكانت عاقبة الذين عصوا ولم يلتزموا بما أمر الله تعالى الهلاك نتيجة عدم مراعاة البعد الروحي في التنمية[1].

وبذلك يتصف مفهوم التنمية المستدامة في الشريعة الإسلامية بعميق النظر وبمفهوم استخلاف الإنسان في الأرض، ويظهر ذلك بعدة سمات، أهمها:

1-عدم فصل الشريعة الإسلامية بين ما هو مادي وما هو روحي، حيث لا يمكن معالجة قضايا التنمية بعيداً عن التوجهات العقائدية.

2-التوازن، ينبغي مراعاة التوازن بين الجوانب المادية الاقتصادية والجوانب الروحية العقائدية والأخلاقية، والتوزان في المتطلبات الاقتصادية ذاتها فلا ينمى قطاع على حساب آخر.

3-العدالة، فهي أساسية فلا تتحقق التنمية إلا إذا تحققت العدالة والحرية والمساواة والتكافل الاجتماعي، والذي يحقق حد الكفاية لكل فرد في المجتمع.

4-الكفاية، وهي تنطلق من كون كفاية الحاجات وعدم التناقض بين الموارد على عكس النظريات الاقتصادية التي تنطلق من كون المشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المحدودة، وعدم كفايتها لتلبية حاجات الأفراد، حيث قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (33) وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ (إبراهيم: 33، 34)، حيث تكمن المشكلة في انحراف سلوك الإنسان، وعدم إرادته الحضارية، وفساد نظامه، وهو ما يتطلب ضرورة التنمية مع عدالة التوزيع.

5-الإنسانية، وهي الهدف من التنمية لتحقيق رفاه المجتمع[2].

---

[1] دهام بن هجرس الجبلي، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، من كتاب دراسات حول التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، تحرير، عامر خضير الكبيسي وآخرون، 1437هـ-2015م، ص42، 43.

[2] دهام بن هجرس الجبلي، مرجع سابق، ص45، 46.

ثانياً: -نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة:

لم يكن موضوع التنمية المستدامة وليد اليوم، ولكن جذوره تمتد إلى العصور القديمة والأنظمة القانونية التقليدية في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا، كما أن لها في الشريعة الإسلامية حظ كبير؛ فالأرض ملك لله تعالى والإنسان خليفة الله في أرضه، وعليه رعايتها وإدارتها إدارة رشيدة من أجل الأجيال المستقبلية[1].

كما ظهرت أهمية تنمية الموارد أثناء الحرب العالمية الثانية؛ نظراً لحاجة الدول إلى الموارد الطبيعية اللازمة لإمدادها بالمواد الخام المهددة بالخطر، وهو ما أشار إليه المبدأ الرابع من ميثاق الأطلنطي 1941م بين الولايات المتحدة وبريطانيا، ومن أنهما سيبذلان جهدهما مع مراعاة الالتزامات الراهنة لتحقيق السعادة لجميع الدول الكبيرة والصغيرة، والمنتصرة والمهزومة، وللجميع حقوق متساوية في التجارة والمواد الخام التي تحتاجها لازدهارها الاقتصادي[2].

كما كان لإعلان الرئيس الأمريكي ترومان بشأن الجرف القاري عام 1945م أثراً كبيراً في مسألة المحافظة على الثروات الطبيعية في المناطق المجاورة لسواحل الولايات المتحدة، وهو ما مهد الطريق لإعلانات أخرى من بعض الدول مثل، إعلان سانتياجو 1952م بين دول شيلي والاكوادور وبيرو بهدف حفظ وصيانة مواردهم الطبيعية في المناطق الساحلية لهم، وإعلان السيادة والاختصاص المانع على هذه المناطق بحد أدنى مائتي ميل بحري[3].

وشكلت مثل هذه الإعلانات وغيرها نشأة فكرة التنمية المستدامة، إذ أعقبتها جهود للمجتمع الدولي من أجل المحافظة على موارده الطبيعية، ومن ذلك المؤتمر العالمي للغابات 1947م الذي نظمته منظمة الفاو، وكذلك المبادرة العالمية

---

(1) أحمد المهتدي بالله، مرجع سابق، ص112؛ كما أن للمصطلح معاني من الناحية الفلسفية في العصور المختلفة، للمزيد حول ذلك، انظر، MOLOTOKIENĖ, ERNESTA. "A Philosophical Analysis of the Concept of Sustainable Development." *Regional Formation & Development Studies*, vol. 31, no. 2, May 2020, pp. 148–156.

(2) أحمد المهتدي بالله، مرجع سابق، ص113.

(3) المرجع السابق، ص114.

(ISSN: 2356 - 9492)

الأولى عام 1949م بشأن الاهتمام بالموارد الطبيعية العالمية في مؤتمر الأمم المتحدة العلمي بخصوص المحافظة على الموارد واستخدامها، وكذلك المؤتمر الفني العالمي للمحافظة على الموارد الحية في البحار عام 1955م من قبل منظمة الفاو، وما تم مناقشته بشأن حماية أرصدة الأسماك في مؤتمر الأمم المتحدة الأول بشأن قانون البحار عام 1958م، وما أصدرته الجمعية العامة 1962م بشأن الإعلان عن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وتأكيدها على حق الشعوب المستعمرة والدول حديثة الاستقلال على مواردها الطبيعية، وغير ذلك من الجهود[1].

وتطور المفهوم عام 1972م عندما أكد إعلان استكهولم للمرة الأولى أن حماية البيئة والتنمية الاقتصادية ينبغي فهمهما باعتبارهما مكملين لبعضهما ويهدفان إلى تحقيق أهداف مشتركة، وما أصدره مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1975م باستخدام المصطلح–التنمية المستدامة–باعتبارها فكرة تهدف إلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة الحيوية[2].

كما قام الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والمصادر الطبيعية عام 1980م بشأن إعداد استراتيجية حماية العالم، والتي عرفت التنمية المستدامة وضرورة دمج المحافظة على البيئة مع التنمية المستدامة لضمان أن أي تعديلات تحدث لكوكب الأرض سوف تصون بقاء ورفاهية كافة الأشخاص، وكذلك قرار الجمعية العامة في الخامس من ديسمبر 1980م بشأن خطة التنمية الدولية، فضلاً عن جهود الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والصندوق العالمي من أجل الطبيعة، وميثاق الأمم المتحدة العالمي للطبيعة 1982م الذي تبنى استراتيجية المحافظة على العالم وتحويل التنمية المستدامة من فكرة نظرية إلى برنامج قابل للتطبيق العملي[3].

---

[1] المرجع السابق، ص114 وما بعدها؛ وللمزيد حول نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، في المجتمعات الزراعية التقليدية، وظهوره كمفهوم نظري تناوله علماء الاقتصاد كون قضية التنمية تعني تطوير الاقتصاد القومي، ومن ضمن عناصر التنمية ضرورة القضاء على الاقطاع، والدعوة على الادخار، والهجوم على الإسراف، وغير ذلك من السياسات الاقتصادية، انظر، هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص12 وما بعدها.

[2] أحمد المهتدي بالله، مرجع سابق، ص 118، 119.

[3] المرجع السابق، ص119، 120

ومن التطورات المهمة قرار الجمعية العامة رقم 187/42 في عام 1987م حيث اعتمدت تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية–تقرير بروندتلاند Brundtland–وتأكيدها على أن التنمية المستدامة تقوم على أساس الوفاء باحتياجات جميع الأجيال الحالية والمستقبلية، وأننا نعيش على أرض واحدة ولذا ينبغي على البشر تلبية طلبهم على مواردهم ضمن القدرة البيولوجية للمحيط الحيوي لضمان التنمية للأجيال القادمة[1]، وقد كان هذا المصطلح المحور الرئيس في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو 1992م، والذي صدر عنه إعلان ريو للبيئة والتنمية بجدول أعمال القرن 21، والذي ترتب عليه إنشاء لجنة التنمية المستدامة بغرض تكوين نظام مؤسسي عالمي لتعزيز ودعم التنمية المستدامة، وهو ما تم بالفعل بالقرار 207 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء هذه اللجنة عام 1993م، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكوبنهاجن عام 1995م، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية والانصاف في معاملة الأفراد والمجتمعات، وكذلك المؤتمر الثالث لقمة الأرض حول التنمية المستدامة عام 1997م[2]، كما كان لمؤتمر قمة الأرض بجوهانسبرج عام 2002م دوراً رائداً في تركيزه على الفرص والتحديات المؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة، وتوجيه الجهود لمواجهة التحديات عن طريق إصدار خطة جوهانسبرج للإسراع بتنفيذ ما تبقى من أهداف وأنشطة جدول أعمال القرن 21[3]، ومروراً بالعديد من المؤتمرات والقمم العالمية ومنها قمة التنمية المستدامة لعام 2019م حيث اجتمع رؤساء الدول والحكومات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لحضور قمة التنمية المستدامة لمتابعة ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030م وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بشكل شامل، وقد كان هذا الحدث هو أول قمة للأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد جدول أعمال 2030 في سبتمبر 2015م[4].

---

(1) Giannetti, Biagio F., et al. "Challenges and Opportunities of Cleaner Production on Sustainable Development." Journal of Environmental Accounting & Management, vol. 10, no. 1, Jan. 2022, p. 1, also, Zhukovska, Alina, et al. "Financial and Legal Instruments for Promoting the Implementation of Sustainable Development Policy of the State (States, Region)." Journal of Management Information & Decision Sciences, vol. 24, no. 3, June 2021, p. 3.

(2) أحمد المهتدي بالله، مرجع سابق، ص120، 121؛ هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص17.

(3) هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص18.

(4) الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/our-work/support-sustainable-development-and-climate-action

(ISSN: 2356 - 9492)

ثالثاً: - الأسباب الداعية إلى التنمية المستدامة:

يتم النظر إلى أهمية التنمية المستدامة باعتبارها وسيلة الحفاظ على الطبيعة للبشر، أي تنمية ذلك بتلبية احتياجات الحاضر دون المساومة على احتياجات الأجيال القادمة، في ظل تهديدات البيئة العالمية، وما تفرضه من إعادة النظر في الاستخدام غير المسؤول والافتراس للموارد الطبيعية، وهو يعتمد على الإنسان بصفة عامة باعتباره المسؤول الأول عن حماية البيئة[1].

ولتحقيق ذلك ينبغي وضع حلول عن طريق اعتماد المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، حيث يعيش العالم في الوقت الراهن أزمات وتحديات أهمها: الأعداد الكثيرة التي تعاني الفقر والحرمان من الحياة الكريمة، وكذلك عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، فضلاً عن الفوارق الهائلة في الفرص والثروة والسلطة، بالإضافة إلى انعدام المساواة بين الجنسين والذي يشكل تحدياً كبيراً، وكذلك زيادة نسبة البطالة وخاصة في قطاع الشباب، والأخطار الصحية التي تهدد العالم، وازدياد الكوارث الطبيعية وشدتها، وتصاعد النزاعات، والتطرف العنيف، والإرهاب، وما يتصل بذلك من أزمات إنسانية ومن تشريد قسري للبشر، وكلها أموراً تنذر بتقويض الكثير من التقدم الذي أحرز على صعيد التنمية في العقود الأخيرة، ويضاف إلى ذلك استنفاد الموارد الطبيعية والآثار الضارة للتدهور البيئي، بما في ذلك التصحر والجفاف وتدهور الأراضي وندرة المياه العذبة وفقدان التنوع البيولوجي، إلى قائمة التحديات التي تواجهها البشرية ويؤدي إلى تفاقمها، وغير ذلك من التحديات الكبرى[2].

---

[1] Mayorova, Elena I., and Elena V. Temnova. op. cit, p. 96.

[2] الوثيقة: A/RES/70/1، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول/سبتمبر 2015، ص6.

المطلب الثاني
مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة

هناك عدة مؤشرات تتطلبها التنمية المستدامة حتى تتحقق على الوجه المطلوب، وكذلك لها عدة أبعاد لابد وأنها تشملها، وهي كالتالي:

أولاً: - مؤشرات التنمية المستدامة:

هناك عدة مؤشرات للتنمية المستدامة، أهمها:

أ-الديمقراطية، والتي تتطلب أن يكون تطبيق السياسات التنموية لمصلحة الأغلبية البشرية جمعاء، والبعد عن مركزية السلطة في إعداد السياسة التنموية.

ب-بناء قدرات أفراد المجتمع، وذلك على اعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية، وهو الوسيلة أيضاً في تحقيقها، فلا تنمية في ظل غياب الكوادر البشرية ذات قدرات خاصة في التخصصات المختلفة لإدارة المحليات، وتمكينها من ممارسة دورها الحقيقي في كافة مراحل العملية التنموية.

ج-المشاركة، وهي تعد من عمليات صنع واتخاذ القرار على المستوى المحلي والقومي والعالمي، فضلاً عن مشاركة المرأة باعتبارها عنصر أساس من عناصر بناء قدرات أفراد المجتمع.

د-القيم، وهي لازمة لنجاح التنمية المستدامة حيث يجب تأصيل قيم العدالة والمساواة بين الأجيال، والقيم الجمالية والإنسانية، وقيم المشاركة والتعاون، والقيم الدينية الأصيلة.

هـ-بناء قاعدة من المؤسسات المدنية، وهو يعني مساهمة الأطراف المختلفة المستفيدة من عملية التنمية وتعميق المشاركة الشعبية، مما يضمن واقعيتها واستمراريتها وفاعليتها[1].

[1] رشيد جلود، آليات وركائز التنمية المستدامة، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية: جامعة نواكشوط-كلية الآداب والعلوم الإنسانية ع28، 2018م، ص146، 147.

(ISSN: 2356 - 9492)

ثانياً: -أبعاد التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة تنمية شاملة لا تقتصر على قطاع واحد دون باقي القطاعات، نظراً لكونها تهدف إلى رفاه الإنسان في كافة المجالات، ولذا فإن التنمية المستدامة تهتم بكافة الأبعاد، وعلى وجه الخصوص ثلاثة أبعاد رئيسة هي: البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي [1]:

1-البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وما يدعو إلى البدء بهذا البعد هو التطور الذي صاحب مفهوم التنمية وانسلاخه من شكله الاقتصادية بظهور مصطلحات جديدة للتنمية بدأت بالتنمية المستدامة ثم التنمية البشرية والبشرية المستدامة وصولاً إلى التنمية الإنسانية، وذلك لترسيخ خيارات الإنسان وإثراء حياته بدلاً عن إثراء الاقتصاد باعتبار أن الإنسان هو الثروة الحقيقية، وذلك وفق ما أشارت إليه مقدمة تقرير 2015م، التنمية البشرية، حيث يبدأ التقرير سؤاله، كيف للعمل أن يعزز التنمية البشرية؟، فضلاً عن عدم اختزال المدخل الإنساني في الاهتمام بالعمل وإغفال القيم الإنسانية المرتبطة بالتنمية المستدامة مثل: العدالة، الحرية، الرفاه، الرضا، وغيرها، ومن اعتبار الإنسان غايتها ووسيلتها[2].

وحتى يتحقق هذا البعد ينبغي إقامة التوازن بين ما هو اقتصادي وبيئي واجتماعي وتظافر الجهود المحلية والدولية للنهوض بالمجال البشري من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والعمل على توجيهها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية والاستثمار في الرأسمال البشري من أجل إرساء مبادئ العدالة بين الأجيال[3].

وهذا يتطلب إذكاء الوعي الإنساني بالحاجات القائمة والمستخدمة والوعي بالمفاهيم التي تهدف إلى رفع مستوى الحياة، والذي لن يتحقق إلى بالتظافر بين باقي الأبعاد الاقتصادية والبيئية، ومراعاة العلاقة بين البشر والطبيعة للوصول إلى رفاه الإنسان، وكذلك تحسين وصوله إلى الخدمات الصحية والتعليمة وتوفير الأمن واحترام

---

[1] للمزيد حول هذه الأبعاد، انظر،

Sinakou, Eleni, et al. "Exploring the Concept of Sustainable Development within Education for Sustainable Development: Implications for ESD Research and Practice." *Environment, Development & Sustainability*, vol. 21, no. 1, Feb. 2019, p. 2.

[2] ظاهر غرسان الكلثمي، المدخل الإنساني للتنمية المستدامة، من كتاب دراسات حول مداخل التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، تحرير، عامر خضير الكبيسي وآخرون، 2019م، ص61.

[3] محمد البعدوي، مرجع سابق، ص102.

حقوقه وتنمية ثقافاته، وتمكين أعضاء المجتمع من تقرير مستقبلهم[1]، كما يعني هذا البعد مراعاة حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية[2].

وفي هذا الخصوص ينبغي مراعاة ما نصت أهداف قمة العالم للتنمية بكوبنهاجن عام 1995م، من ضرورة:

-بناء القدرات المحلية عن طريق تعزيز الموارد البشرية والتجديد الشامل لأنظمة التعليم في كل المستويات ونقل المعرفة والمشاركة فيها داخل الدول وبينها.

-مكافحة الفقر، واحترام حقوق الإنسان، والمواقف الديمقراطية وتدعيم المنظمات المدنية، إلى جانب تعددية واستقلال وسائل الإعلام.

-الاعتراف بالعوامل الثقافية باعتبارها جزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المتوازنة، وإعطاء الأهمية الواجبة للظروف الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع وهي الشروط الأساسية والضرورية للتنمية الاجتماعية المستدامة.

-تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات الريفية عن طريق التعليم والتدريب، ورفع مستوى الدخل عن طريق تعزيز الأنشطة المنتجة للسياحة البيئية والثقافية[3].

2-البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، ويقصد بها رفع كفاءة استخدام رأس المال وتحسين المستوى المعيشي للبشر، بما يؤدي إلى رفع مستوى العديد من البشر الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر، وحماية الفقراء ومقابلة حاجاتهم الأساسية، كذلك يعبر عن استراتيجية ترتكز على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية واختيار التكنولوجيا المناسبة وتحفيز سلوك الأفراد إلى الاستفادة من الموارد، واحترام القيم التي تؤمن بها الجماعة، إلى جانب تنمية أخلاق الحفاظ على هذه الموارد[4].

---

[1] هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص23-25؛ وانظر أيضا:
-شعشوع قويدر، و محمد بن علي، الاعتراف الدولي بالحق في التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية: المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت-معهد العلوم القانونية والإدارية مج6، ع1، 2021م، ص121، 122؛
-فتيحة طويل، التنمية المستدامة عملية للتغير الاجتماعي، في أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية-رماح، 2017م، ص5، 6.

[2] أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية بمفهومها المستدام، وهي: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، الاسكان، الامن الاجتماعي، السكان.

[3] رشيد جلود، مرجع سابق، ص148.

[4] المرجع السابق، ص152.

(ISSN: 2356 - 9492)

ولهذا البعد أهمية خاصة حيث يعد من أهم مظاهر تحقيق التنمية المستدامة، فهو البعد الرئيس الذي يحقق باقي الأبعاد، ويمكن قياسه عن طريق بعض المؤشرات، من التطور في الدخل القومي والفردي الذي بمقتضاه يتحسن مستوى الأفراد ومحاربة الفقر ورفع الانتاجية والاستهلاكية عن طريق الصناعة والتجارة والزراعة، مع تحقيق العدالة والمساواة في مستوى معيشة المواطنين بحيث يتم الانتقال من توفير الضروريات إلى توفير الكماليات بما ينعكس على حياتهم بصوة إيجابية[1].

3-البعد البيئي للتنمية المستدامة، يعد هذا البعد جزء لا يتجزأ عن التنمية المستدامة، وهو ما أكدت عليه المؤتمرات مثل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية بريو دي جانيرو 1992م، حيث ركزت المبادئ التسعة الأولى على العلاقة بين البيئة والتنمية، وما أكد عليه برتوكول اتفاقية كيوتو في جدول أعمال التنمية الخاص بمعالجة التغيرات المناخية على مراعاة ظروف الدول النامية، وعدم تعارض تدابير الحد من التغير المناخي مع استمرار التقدم الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة، والأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات العامة والمتباينة وفقاً لقدرات هذه الدول وظروفها الاقتصادية والاجتماعية[2].

ويعد من أهم المشكلات الراهنة مدى القدرة على مراعاة البعد البيئي، حيث تعتبر التنمية وسيلة من وسائل استنفاد الموارد البيئية، بل وتضر بها عن طريق التلوث البيئي، وما يؤدي إليه من ارتفاع تكاليف حماية البيئة، ومن ثم عقد المجتمع الدولي العديد من المؤتمرات لإقامة التوازن بين التنمية والبيئة، ومن أهمها مؤتمر استكهولم لعام 1972م الذي ركز على موضوعات التلوث في الماء والهواء على مستوى البيئات المحلية، ومشكلات النمو الحضري، وطرق المحافظة على البيئات وحمايتها، والأخطار النووية، وما توجهه الدول المتقدمة من حجج إلى الدول النامية للابتعاد عن هذا المجال من أجل التحكم في التلوث البيئي[3].

ووفقاً لما سبق فإنه ينبغي مراعاة إعمالها التوازن بين جميع هذه الأبعاد واعتبارها ككل متكامل، فلا تتحقق التنمية المستدامة بإغفال أي بعد أو مكون من مكوناتها.

---

[1] شعشوع قويدر، و محمد بن علي، مرجع سابق، ص120.

[2] المرجع السابق، ص123.

[3] هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص32 وما بعدها.

المطلب الثالث
أهداف ومبادئ التنمية المستدامة

نتناول في هذا المطلب أهداف التنمية المستدامة، ثم نتناول بعدها المبادئ التي تحقق تلك الأهداف، على النحو التالي:

أولاً: -أهداف التنمية المستدامة[1]:

تنطوي أهداف التنمية المستدامة على اتباع نهج شامل ومتكامل في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تسعى إلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية للأرض وحماية البيئة التي تعتمد عليها الطبيعة وحياة الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تهدف إلى إعمال حق جميع البشر في مستوى معيشة ملائم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والنافعة في التنمية، فضلاً عن تحقيق التوزيع العادل للفوائد الناتجة عن ذلك مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات الأجيال المقبلة ومصالحها[2].

ومن هذا المنطلق ينبغي أن تسعي التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعهد بها زعماء العالم، إذ أعلن عن 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و 169 غاية مرتبطة بها، وهي أهداف وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة، من أجل تحقيق التنمية العالمية وإلى تحقيق تعاون مثمر للجميع لجلب مكاسب كبيرة لكافة البلدان والمناطق بالعالم، مع مراعاة السيادة الدائمة والكاملة لكل دولة على ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها

---

[1] أنظر في أهداف التنمية المستدامة،

Kota, Hima Bindu, et al. "Sustainable Development Goals and Businesses." Australasian Accounting Business & Finance Journal, vol. 15, no. 5, Nov. 2021, pp. 1–3.

[2] الوثيقة: A/57/329، رسالة مؤرخة 6 آب/أغسطس 2002 موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من كل من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال المؤقت لبعثة هولندا الدائمة لدى الأمم المتحدة، البيئة والتنمية المستدامة، ص3، 4؛ وفي هذا المعنى، انظر،

Chen, Lijuan. "Environmental Cost of Sustainable Development and Climate Change: Can SAARC Shift Some Liability with Renewable Energy and Efficiency?" Environmental Science and Pollution Research International, vol. 28, no. 47, Dec. 2021, p. 67137.

(ISSN: 2356 - 9492)

الاقتصادية، بهدف تحقيق النفع التام على الجميع، لصالح جميع الأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك في إطار القانون الدولي، والإعلانات والمواثيق العالمية الخاصة بحقوق الإنسان.

وقد بدأ سريان هذه الأهداف والغايات الجديدة في الأول من يناير 2016م، وذلك للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات على مدى السنوات الخمس عشرة التالية، حيث سيتم العمل على تنفيذ الخطة في جميع البلدان وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع مراعاة الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته واحترام السياسات والأولويات الوطنية، مع احترام الحيز الذي تشغله السياسات الوطنية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام الذي يشمل الجميع، خاصة في الدول النامية، مع الحفاظ على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، كما ينبغي تمكين الضعفاء ومراعاة احتياجاتهم في الخطة من الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة– يعيش أكثر من 80 % منهم في فقر–والمسنين وأفراد الشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين، حيث عقدت الأمم المتحدة العزم على اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، وفقاً للقانون الدولي، لإزالة العقبات والمعوقات، ولتعزيز الدعم وتلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة وفي مناطق متضررة من الإرهاب[1].

وسوف نتناول هذه الأهداف التي اقتراحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وهي على النحو التالي[2]:

1–القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

2–القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

3–ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

4–ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

---

[1] الوثيقة: A/RES/70/1، ص7–9.

[2] المرجع السابق، ص16 وما بعدها.

5-تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

6-ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

7-ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

8-تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

9-إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

10-الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11-جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

12-ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13-اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.

14-حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15-حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16-التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

17-تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

(ISSN: 2356 - 9492)

ويمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها، وهي:

1-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، وذلك عن طريق الاهتمام بأنشطة السكان والبيئة، والتعامل معها على ما يحقق تحسين جودة حياة الأفراد، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح، وتهيئة وتنفيذ المشروعات والبرامج المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها بما يحقق العدالة في استغلال الموارد البيئية.

2-تحقيق النمو الاقتصادي التكنولوجي، الذي يحافظ على الرأسمال الطبيعي من موارد طبيعية وبيئية، وما يتطلبه من مؤسسات وبنية تحتية لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات على الأجيال الحاضرة والمستقبلة.

3-حماية البيئة، ويكون عن طريق الشراكة العالمية والشعبية والحكومية والقطاع الخاص، وتفعيل التعليم والتدريب والتوعية والتقييم والاتجاهات البيئية، وإطلاق الطاقات البشرية وتنميتها وتكريس مفهوم المواطنة البيئية للمحافظة على البيئة من كل ما يهددها من أخطار.

4-تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والبيئية، وذلك كرؤية شمولية وتكاملية باعتبار وحدة البيئة الكلية وترابطها بعيداً عن الأنانية مع التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

5-السعي نحو تنمية الموارد البيئية الحالية، واستخدامها بشكل عقلاني ورشيد بعيداً عن السرف والتبذير، والعمل على اكتشاف موارد طبيعية جديدة.

6-الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وذلك بما يحقق أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقسيمات المختلفة في مجال التنمية، وكيفية استخدام الجديد منها في تحسين نوعية حياة الأفراد بعيداً عن مخاطر البيئة[1].

---

[1] فتيحة طويل، مرجع سابق، ص11؛ انتصار بالخير، محددات التنمية المستدامة وسبل تحقيقها، في المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية-السناسل عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية السناسل، 2017م، ص274؛ بكر عبدالله عواد الخرمان، و علي إبراهيم عجين، التنمية المستدامة في السنة النبوية: دراسة تأصيلية، رسالة ماجستير. جامعة آل البيت، المفرق، 2018، ص14، 15؛ وانظر في تكنولوجيا انترنت الأشياء وما تقدمه من خفض التكلفة وزيادة الإنتاجية والصحة والسلامة للأفراد والشركات، والمؤسسات، وحماية البيئة، في إطار التنمية المستدامة،

Verdejo Espinosa, Ángeles, et al. "Application of IoT in Healthcare: Keys to Implementation of the Sustainable Development Goals." Sensors (Basel, Switzerland), vol. 21, no. 7, Mar. 2021, pp. 2-5.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف أن تكون عملية صنع السياسات واضحة ونقلها من الجانب النظري إلى الجانب العملي، حيث أشارت دراسة للأمم المتحدة من عدم وجود دولة واحدة في آسيا/ المحيط الهادئ على المسار الصحيح لتحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030م[1].

ثانياً: - مبادئ التنمية المستدامة:

وهي ترتبط بالمبادئ الراسخة للقانون الدولي وفق ما أشارت إليه وثائق الأمم المتحدة، وأن توحيد هذه المبادئ سيكون أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فاعلة، وأهم هذه المبادئ:

1-واجب الدول فيما يتصل بضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية:

وهي تعد من المبادئ الراسخة في القانون الدولي، وأن لكافة الدول السيادة الكاملة في إدارة مواردها الطبيعية وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وأن عليها مسؤولية ضمان عدم تسبب الأنشطة الجارية في نطاق ولايتها أو سيطرتها في إحداث أضرار بالغة لبيئة الدول الأخرى أو المناطق الخارجة عن حدود ولايتها الوطنية، وأن عليها واجب إدارة هذه الموارد بأسلوب رشيد ومستدام وآمن حتى تساهم في تنمية شعوبها، مع مراعاة احتياجات الأجيال المقبلة لدى تحديد معدل استخدام الموارد الطبيعية، وعلى جميع الجهات الفاعلة المعنية-بما في ذلك الدول، والمؤسسات الصناعية وعناصر المجتمع المدني الأخرى-واجب تفادي الإسراف في استخدام الموارد وتشجيع السياسات المؤدية إلى أدنى حد من الإهدار، كما يقع عليها أيضاً واجب حماية البيئة الطبيعية وحفظها وتحسينها، وخاصة الإدارة السليمة للنظام المناخي، والتنوع البيولوجي، وحيوانات ونباتات الأرض تمثل اهتماماً مشتركا للجنس البشري، كما تعد موارد الفضاء الخارجي والأجسام السمائية وقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية تراثاً مشتركاً للإنسانية[2].

---

[1] Almannaei, Noora Adnan, et al. "Improving Environmental Policy-Making Process to Enable Achievement of Sustainable Development Goals." *Environmental Policy & Law*, vol. 50, no. 1/2, Jan. 2020, p. 49.

[2] الوثيقة: A/57/329، البند الأول.

(ISSN: 2356 - 9492)

2-مبدأ العدالة والقضاء على الفقر:

وهو يعد أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، ويقصد بها العدالة بين الأجيال-حق الأجيال المقبلة في التمتع بمستوى عادل من التراث المشترك-والعدالة داخل الجيل الواحد-حق جميع الشعوب من الجيل الحالي في الحصول العادل على استحقاقاته من الموارد الطبيعية للأرض-، ويشمل هذا المبدأ التعاون من أجل القضاء على الفقر وفقاً للفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة المعني بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وواجب التعاون من أجل التنمية العالمية المستدامة وتحقيق العدالة في فرص التنمية للبلدان المتقدمة النمو والنامية، والمسؤولية الأساسية في ذلك تقع على عاتق الدولة لتحقيق أوضاع منصفة بين سكانها، وضمان القضاء على الفقر، كحد أدنى، تتحمل جميع الدول التي تسمح لها أوضاعها بمساعدة الدول على تحقيق هذا الهدف، مسؤولية القيام بذلك، على النحو المسلم به في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1].

3-مبدأ المسؤوليات المشتركة المتمايزة:

تتحمل كافة الدول والجهات الفاعلة الأخرى المعنية مسؤوليات مشتركة ولكنها متمايزة، من حيث واجب التعاون في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة وحماية البيئة، ويجب كذلك تعاون المنظمات الدولية والشركات، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في هذه الشراكة العالمية وأن تساهم فيها، كما تتحمل الشركات مسؤولياتها وفقاً لمبدأ "الملوث يدفع"، وهذا التمييز بين المسؤوليات، وإن كان يستند أساساً إلى مدى مساهمة الدولة في نشأة المشاكل البيئية، يجب أيضاً أن يراعي الوضع الاقتصادي والإنمائي للدولة، مع وجوب الاعتراف بالاحتياجات والمصالح الخاصة بالدول النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع الاهتمام بصورة خاصة بأقل الدول نمواً والدول التي تأثرت تأثراً ضاراً بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والإنمائية، كما تتحمل الدول المتقدمة النمو مسؤولية خاصة في مجال الحد من الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك والقضاء عليها، والمساهمة في بناء القدرات في الدول النامية، ومن بينها توفير المساعدة المالية والوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئياً من أجل تحقيق التنمية المستدامة[2].

---

[1] المرجع السابق، البند الثاني.

[2] المرجع السابق، البند الثالث.

4-مبدأ النهج الوقائي لصحة الإنسان والموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية:

يعد الأخذ بنهج وقائي مسألة جوهرية بالنسبة للتنمية المستدامة لأنه يلزم الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، وخاصة الأوساط العلمية ودوائر الأعمال التجارية بتفادي النشاط الإنساني الذي قد يتسبب في أضرار بالغة لصحة الإنسان أو الموارد الطبيعية أو النظم الإيكولوجية، بالنظر إلى غياب اليقين العلمي في ذلك، وتقتضي التنمية المستدامة أن يشمل النهج الوقائي فيما يتصل بصحة الإنسان، وحماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ما يلي:

- **المساءلة عن الضرر المتسبب فيه بما في ذلك، مسؤولية الدولة عند الاقتضاء.**
- **التخطيط القائم على معايير واضحة وأهداف جيدة التحديد.**
- **مراعاة جميع الوسائل الممكنة لتحقيق الأهداف المرجوة في تقييم الأثر البيئي، ويشمل ذلك عدم المضي في الأهداف التي لا تحقق هذا الأثر.**
- **فيما يتصل بالأنشطة التي قد تسبب أضراراً بالغة طويلة الأجل أو أضراراً لا رجعة فيها، الالتزام بواجب تقديم دليل ملائم بالنسبة للشخص القائم بالنشاط أو الأشخاص القائمين به أو الذين يعتزمون القيام به[1].**

5-مبدأ مشاركة الجمهور ووصوله إلى المعلومات والعدالة:

تعد مشاركة الجمهور أساسية بالنسبة للتنمية المستدامة والحكم الرشيد باعتبارها من شروط استجابة الحكومات وشفافيتها وخضوعها للمساءلة، وكذلك من شروط الإشراك النشط لمنظمات المجتمع المدني المستجيبة والشفافة والخاضعة للمساءلة بالمثل، بما في ذلك المؤسسات الصناعية واتحادات العمال، كما ينبغي الاعتراف بالدور الحيوي الذي تقوم به المرأة في مجال التنمية المستدامة.

كما تتطلب مشاركة الجمهور في سياق التنمية المستدامة حماية فعالة لحق الإنسان في آرائه وفي الإعراب عنها، وفي السعي إلى الأفكار وتلقيها ونقلها، وكذلك حق الحصول على المعلومات الملائمة والمفهومة والمناسبة من حيث

[1] المرجع السابق، البند الرابع.

(ISSN: 2356 - 9492)

التوقيت، والموجودة لدى الحكومات والمؤسسات الصناعية بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة دون فرض أعباء مالية لا ضرورة لها على مقدمي الطلبات، ومع المراعاة الواجبة للخصوصية والحماية الملائمة لسرية الأعمال التجارية، فضلاً عن تمكين الشعوب، في سياق التنمية المستدامة، إمكانية الوصول إلى الإجراءات القضائية أو الإدارية الفعالة في الدولة التي اتخذ فيها الإجراء، للاعتراض على ذلك الإجراء وطلب التعويض[1].

6-مبدأ الحكم الرشيد:

يعد مبدأ الحكم الرشيد أساسياً بالنسبة للتطوير والتدوين التدريجيين للقانون الدولي فيما يتصل بالتنمية المستدامة، لذا يلزم الحكومات والمنظمات الدولية القيام بما يلي:

- **الأخذ بإجراءات ديمقراطية وشفافة لصنع القرارات وبالمساءلة المالية.**
- **اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد الرسمي أو غيره.**
- **احترام مبدأ المحاكمة المشروعة في إجراءاتها ومراعاة سيادة القانون وحقوق الإنسان.**
- **تنفيذ نهج المشتريات العامة وفقاً لمدونة قواعد المشتريات العامة لمنظمة التجارة العالمية.**

كما يكون للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الحق في الحكم الرشيد من جانب الدول والمنظمات الدولية، وينبغي أن تكون الجهات الفاعلة غير الحكومية خاضعة لإدارة داخلية ديمقراطية وللمساءلة الفعالة[2].

7-مبدأ التكامل والاعتماد المتبادل:

وخاصة فيما يتصل بحقوق الإنسان والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث يعبر مبدأ التكامل عن الاعتماد المتبادل بين هذه الجوانب، وجوانب حقوق الإنسان في مبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالتنمية المستدامة، وكذلك ترابط احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة للإنسانية، ويقع على جميع مستويات الحكم–العالمية والإقليمية

[1] المرجع السابق، البند الخامس.

[2] المرجع السابق، البند السادس.

والوطنية ودون الوطنية والمحلية–وجميع قطاعات المجتمع تنفيذ مبدأ التكامل، الذي يعد أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة[1].

وتترابط المبادئ السابقة مع بعضهما البعض، في مجال تفسيرها وتطبيقها، ويجب أن يفسر كل منها في سياق المبادئ الأخرى، كما يجب ألا يفسر أياً منها بطريقة تخل بأحكام ميثاق الأمم المتحدة أو بما للشعوب من حقوق بموجب هذا الميثاق.

وهذه المبادئ السابقة تهدف إلى الآتي:

1–اقامة التوازن بين التنمية والبيئة، حيث ينبغي مراعاة العلاقة المتكاملة بين التنمية والبيئة لإشباع حاجات السكان، ومراعاة الاعتبارات البيئية والموارد الطبيعية لمواجهة تلك الحاجات.

2–التخطيط، أو ما يطلق عليه النظرة المستقبلية، وذلك في ظل الزيادة السكانية وما تتطلبه من تخطيط ورؤية استشراقية لتوفير احتياجاتهم المتزايدة، كما أن الأمر يتطلب النظرة المستقبلية بالقضايا المرتبطة بالبيئة مثل: الاحتباس الحراري، والتغيرات المناخية، وندرة المياه، وغيرها من القضايا التي تتطلب التكاتف المجتمعي والدولي.

3–المشاركة المجتمعية، حيث إن قضية التنمية المستدامة قضية تهم المجتمع ككل ومن ثم تتطلب تكاتف الجميع من أجل استثمار طاقات البشر في المجالات المختلفة التعليمية والصحية والمهارات الأخرى من أجل توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحقق توزيع عادل الذي يعمل على تقوية المجتمع المدني والاقتصاد الوطني، وكذلك تقوية واستمرارية البرامج التنموية من خلال مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات المبنية على العنصر السابق وهو التخطيط.

4–حسن الإدارة والمساءلة، وهي مبنية على الشفافية والمساءلة والنزاهة والمحاسبة والرقابة وغيرها لمنع الفساد الذي يعد الخطر الأكبر الذي يهدد التنمية.

[1] المرجع السابق، البند السابع.

(ISSN: 2356 - 9492)

5-العدالة الاجتماعية، وهو تقوم على مبادئ المساواة بين الأجيال من حيث صون التنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة المصادر وعدم التعدي على فرص الأجيال القادمة، وكذلك حق كل جيل أن يرث أرضاً مماثلة لأرض التي عاش عليها أسلافه والمحافظة على نوعيتها، فضلاً عن وجوب المساواة لأفراد الجيل الواحد وحقوقهم في العيش كما هو حال الأجيال السابقة.

6-التضامن، وذلك بين جميع فئات المجتمع من خلال المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وعدم تراكم الديون على الأجيال اللاحقة، وتأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

7-اتباع سياسة الوعي البيئي والتنسيق والتعاون، وذلك بالالتزام بأخلاقيات البيئة الطبيعية والاجتماعية وتنميتها من المجتمع والدولة، والمعاقبة على انتهاكها، وترشيد الاستهلاك ومراعاة الصالح العام.

8-الاهتمام بالثروة البشرية، باعتبارها الغاية والوسيل من تطوير الموارد غير البشرية، من خلال رفع كفاءة الموارد البشرية وانتاجيتها وأن تستمر قدرتها بالتعليم والغذاء الكافي والمتوازن والتدريب والخبرات والعناية الصحية والاجتماعية[1].

9-سياسات استخدام الموارد والطاقة، بمعنى اعطاء قيمة للموارد التي تشكل القاعدة الأساسية التي تستند اليها الحياة مثل: الماء والهواء والتنوعات الوراثية، وغيرها من الموارد المجانية، وضرورة اتباع نمط يسمح باستغلالها بطريقة لا تفوق معدلات تجددها، والعمل على إيجاد بدائل لها من أجل المحافظة عليها للأجيال القادمة[2].

10-ساسيات العلم والتكنولوجيا، وهي قائمة على مبدأ تراكم المعرفة وإنشاء تكنولوجيا جديدة تعمل على تخفيف الضغط على استهلاك الموارد الطبيعية وزيادة كفاءتها، وهو ما نوهت بشأنه الجمعية العامة، وما تقوم به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية ومحفلاً يعنى بدراسة مسائل العلم والتكنولوجيا ودور العلم والتكنولوجيا

---

[1] وانظر في أهمية التعليم بصفة خاصة من أجل التنمية المستدامة،

Sinakou, Eleni, et al. op. cit, pp. 5-7.

[2] للمزيد حول هذا المبدأ انظر،

Jednak, Sandra, et al. "The Role of Foreign Direct Investment, Energy and Pollution in Obtaining Sustainable Economic Development." Polish Journal of Environmental Studies, vol. 30, no. 6, Nov. 2021, p. 5052.

بوصفهما عاملين مساعدين في تحقيق خطة عام2030 والنهوض بفهم السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية، وصياغة توصيات ومبادئ توجيهية بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة[1].

[1] تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 ديسمبر 2021، الوثيقة، 189/76/RES/A، ص2؛ وللمزيد حول هذه المبادئ وغيرها، انظر كل من: فتيحة طويل، مرجع سابق، ص8–10؛ نبهان سالم مرزق أبو جاموس، مرجع سابق، ص69؛ محمد البعدوي، مرجع سابق، ص93–98.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثاني
حماية الحق في التنمية المستدامة في الوثائق والمؤتمرات الدولية

تتعدد أنواع حماية التنمية المستدامة في القانون الدولي بين الإعلانات والاتفاقات الدولية، والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية، وهو ما سوف نتناوله بعد إيضاح الفرق بين الحق في التنمية والتنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول
التفرقة بين مفهومي الحق في التنمية والتنمية المستدامة

سبق تناول ما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة، ونتناول في هذا البند ماهية الحق في التنمية على النحو التالي:

أولاً: - المقصود بالحق في التنمية وأهميته:

ورد معنى التنمية في معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال "التوسع أو النمو أو التحسن في الملك والأوضاع"، كما تعني "النمو والتغير ويشمل ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بشقيها الكمي والنوعي، وهي عملية شاملة تتكامل فيها أوجه النشاط جميعها مكونة (كلاً واحداً) لا يمكن فصل أجزائه، وبالتالي عملية مركبة تأتي نتيجة تفاعل العوامل الأساسية المكونة لها من الموارد المادية والبشرية"، وتعني التنمية الاقتصادية "العمل على زيادة الدخل القومي مما يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد" [1].

كما عرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1990م، بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهمها أن يحيا حياة طويلة وخالية العلل وأن يتعلم، وأن يكون بوسعه الحصول على الموارد التي تكفل مستوى معيشة كريمة، وفي تعريف الأمم المتحدة أنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد[2].

---

[1] أنظر هذه التعريفات، مجبل لازم مسلم المالكي، المعلومات وخطط التنمية، العربية 3000: النادي العربي للمعلومات مج 2، ع 2، 2001م، ص195.

[2] في هذه التعريفات وغيرها، انظر، محمد زبير، و محمد شبوب، من التنمية الشاملة إلي التنمية المحلية المستدامة: قراءة في المفاهيم والأبعاد والمعوقات، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية: المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان–مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والانثروبولوجية ع6، 2017م، ص96، 97.

وهذا المفهوم يتكون بشروط ثلاثة: التخطيط، وتحقيق أهداف معينة، وآثار ذلك على حياة الأفراد في المجتمع، وهي تلك التي تعمل على زيادة الدخل القومي الحقيقي وينتج عنه تحسين حياة ودخل ومستوى ونوعية الخدمات التي يحصل عليها الأفراد، وذلك بما يحقق التكامل بين مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ويؤدي إلى زيادة الانتاج والدخل القومي ورفاهية الأفراد، وكل ذلك لن يتحقق إلا بتوفير وتنظيم واستثمار الثروات الوطنية في ضوء المعلومات التي تعد النواة الأساسية والتي تبنى عليها طرق الاستثمار في كافة مجالات التنمية[1].

ولهذا الحق أهمية إذ يعد الغاية التي يسعى إليها التنظيم الدولي المعاصر، إذ أن معظم ما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال كما يذهب رأي فقهي إنما يستهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنموي في هذه المجالات لما يوفره ذلك من ظروف الاستقرار والرفاهية، ومن الأمور الضرورية للعلاقات الودية والسلام بين الدول[2].

ثانياً: -الحق في التنمية في الوثائق الدولية:

لم تتعرض الوثائق الدولية قبل الرابع من ديسمبر 1986م بصورة مباشرة وانفرادية لحق الإنسان في التنمية، عدا ما نص عليه الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان عام 1985م من أن لكل الشعوب الحق في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الاحترام العام لحريتها وذاتيتها والتمتع المتساوي بالتراث المشترك للجنس البشري، وهنا لم يتعرض النص للحق في التنمية كحق فردي وإنما تناوله كحق جماعي للشعوب[3].

وقد وردت عدة إشارات لهذا الحق ضمن التعرض للحقوق الاقتصادية والثقافية، ومن ذلك ما ورد في ديباجة الأمم المتحدة، وكذلك المادة الأولى ضمن أهداف الأمم المتحدة من تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وما ورد أيضًا في المادة (55) من العمل على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطوير والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م في ديباجته، وأيضًا المادة (22) من أن لكل شخص، بوصفه

---

[1] مجبل لازم مسلم المالكي، مرجع سابق، ص195، 196.

[2] إبراهيم محمد العناني، الحماية الدولية لحق الإنسان في التنمية، مجلة الدبلوماسي: وزارة الخارجية–معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية ع 15، 1992م، ص48.

[3] المرجع السابق نفس الصفحة.

(ISSN: 2356 - 9492)

عضوًا في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية، وكذلك ما ورد في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966م في ديباجته من أن الدول تدرك أن تهيئة الظروف الضرورية لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية هو السبيل لتحرير البشر من الخوف والفاقة، وما ورد أيضًا بالعهد في المادة (6) من التدابير التي تتخذها الدول تامينًا للحق في العمل وما يتخذ من تقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية والأساسية، وغيرها من الوثائق التي تناولت الحق بطريقة غير مباشرة[1].

وبحلول الرابع من ديسمبر 1986م صدرت أول وثيقة تناولت الحق بصورة مباشرة عندما أصدرت الجمعية العامة الإعلان الخاص بالحق في التنمية[2]، وأوضحت في ديباجة الإعلان أهمية إفراد الوثيقة للحق والدافع إلى ذلك، كما قررت المادة الأولى أن هذا الحق هو من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً، وهذا التأكيد ورد لإزالة اللبس حول طبيعته، وهل هو حق للدولة كشخص قانوني فقط، كما ورد في إعلان النظام الاقتصادي الدولي الجديد وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول عام 1974م، وذلك بما يعني إنكار حق الفرد في المطالبة به فردياً، والراجح هو أنه حق للفرد ضمن حقوق الإنسان مثل غيره من الحقوق التي لها قدسية واحترام، وبالتالي هو حق فردي وجماعي في ذات الوقت[3].

---

[1] للمزيد من الوثائق والتفاصيل، انظر، إبراهيم محمد العناني، الحماية الدولية لحق الإنسان في التنمية، مرجع سابق، ص49؛ أحمد المهتدي بالله، مرجع سابق، ص128 وما بعدها.

[2] اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 في 4 ديسمبر 1986م.

[3] إبراهيم محمد العناني، الحماية الدولية لحق الإنسان في التنمية، مرجع سابق، ص49؛ أحمد المهتدي بالله، مرجع سابق، ص128.

ومن هذا المنطلق فإن الحق في التنمية يستوعب الاعتراف لكل إنسان ولجميع الشعوب بالحق في المشاركة، والمساهمة، والتمتع بالتنمية في جوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية[1].

وقد أكد هذا الإعلان على عدة مسائل أبرزها:

- **أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان.**
- **أن الإنسان هو موضوع التنمية والمسؤول عنها.**
- **أن الدولة مسؤولة تجاه إعمال الحق في التنمية.**
- **الاهتمام بتنمية الدول النامية، وإيلاء اهتمام خاص بدور المرأة في عملية التنمية.**
- **المشاركة الشعبية في التنمية، والتأكيد على ترابط كافة جوانب الإعلان**[2].

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما فيها الحق في التنمية، وعدم قابليتها للتجزئة وتداخلها وترابطها وتآزرها، وأنه لابد من معاملتها على الصعيد العالمي بإنصاف وتكافؤ وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام[3].

[1] للمزيد من التفاصيل الاعلان، انظر، المرجع السابق، ص50 وما بعدها.

[2] للمزيد من التفاصيل حول تلك المسائل، انظر، هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص 85 وما بعدها

[3] الوثيقة: A/RES/76/163، الحق في التنمية، قرار اتخذته الجمعية العامة في 16 ديسمبر 2021.

(ISSN: 2356 - 9492)

ثالثاً: -العلاقة بين الحق في التنمية والتنمية المستدامة:

سبق تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وقد أشار كل من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في المبدأ (3)، وإعلان وبرنامج عمل فيينا في الفقرة (11) إلى ضرورة إعمال الحق في التنمية من أجل التلبية المنصفة للاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة، وأن الأزمات العالمية المتعلقة بتغير المناخ والنظم المالية والصراع والهجرة وغيرها قد لفتت الانتباه على نحو متزايد إلى الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية والسلم والأمن وسلامة البيئة وكوكب الأرض، وعدم إمكانية مواصلة السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون تدابير كافية لتعزيز تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والتشاركية والسليمة بيئياً[1].

ومما تقدم يتضح رغم وجود فرق بين الحق في التنمية والتنمية المستدامة إلا أن ذلك لا يعني الانفصال بينها بل العكس لتحقيق أحدهما ينبغي الترابط والتكامل مع الآخر، فالتنمية المستدامة لابد لتحقيقها استيفاء حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية، وأن الحق في التنمية يتطلب ضرورة تلبية احتياجات الأفراد، وبذلك فإن التكامل والتوازن هو الصفة الملازمة لهما.

[1] https://www.ohchr.org/Documents/Publications/FSheet37_RtD_AR.pdf, pp. 14-15.

المطلب الثاني
الحماية الدولية للحق في التنمية المستدامة في الاتفاقات والمؤتمرات الدولية

أولاً: -حماية الحق في التنمية المستدامة في الإعلانات والاتفاقات الدولية:

1-إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992م:

يعد هذا الإعلان من الوثائق المهمة في حماية الحق في التنمية المستدامة، وهو بيان رسمي غير ملزم قانوناً يتضمن عدة مبادئ تعكس التوافق العالمي بشأن المحافظة على البيئة في إطار مفهوم التنمية المستدامة، وكما يرى البعض فإن أهمية هذا الإعلان ترجع إلى ثلاث عوامل رئيسة هي: اللغة التي جاء بها الإعلان بصيغة الأمر على خلاف إعلان استكهولم[1]، حيث جاءت بعبارات بتعين على الدول، وغير ذلك، وقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان باعتباره يتضمن مبادئ أساسية في التنمية المستدامة، ودعت إلى إنشاء لجنة للتنمية المستدامة، وحثت الحكومات وأجهزت الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير متابعة فعالة للإعلان، والعامل الثاني، أن صدور الإعلان في شكل سبعة وعشرين مبدأً يعد بمثابة صفقة كاملة تم التفاوض عليها بالإجماع من جانب المشاركين في مؤتمر قمة الأرض؛ وبالتالي ينبغي قبولها كما هي من جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، وهو ما مثل صعوبة بالغة للمشاركين في المؤتمر من حيث دمج متطلبات التنمية الاقتصادية مع حماية البيئة في وثيقة واحدة متكاملة، والعامل الأخير، أن الإعلان يعد انعكاساً حقيقياً للتوافق بين الدول المتقدمة والدول النامية بخصوص مدى الحاجة إلى قواعد عامة متفق عليها تهدف إلى إقرار حماية دولية للبيئة[2].

---

[1] وللمزيد حول اعلان إستكهولم حول البيئة، انظر، صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية؛ مطبعة جامعة القاهرة 2007م، ص922 وما بعدها.

[2] وللمزيد انظر، أحمد المهتدي بالله، مرجع سابق، ص145 وما بعدها؛ صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص929، 930؛ وفي المبادئ التي أقرها المؤتمر وعددها 27 مبدأ، الوثيقة: A/CONF.151/26/Rev.1(Vol.I)، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 يونية 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، الأمم المتحدة، نيويورك 1993، ص2-6.

(ISSN: 2356 - 9492)

2-جدول أعمال القـرن 21، وبرنــامج مواصلــة تنفيذ جدول أعمــال القــرن 21:

أ- **جدول أعمال القرن 21**، وهو منبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو 3-14 يونيه 1992م[1]، وقد ورد في المرفق الثاني، وهو يحتوي على ديباجة وأربعة أبواب، تناول الباب الأول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ويقع ضمن موضوعاته: التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها، ومكافحة الفقر، وأنماط الاستهلاك المتغيرة، والديناميات الديمغرافية والاستدامة، وحماية صحة الإنسان وتعزيزها، وتعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، وإدماج البيئة والتنمية في صنع القرار، والباب الثاني جاء بعنوان صون وإدارة الموارد من أجل التنمية، واحتوى على عدة موضوعات أبرزها: حماية الغلاف الجوي، ونهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي، ومكافحة إزالة الغابات، وإدارة النظم الإيكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف، وإدارة النظم الايكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال، والنهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، وحفظ التنوع البيولوجي، والإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيا الحيوية، وحماية المحيطات وكل أنواع البحار، وحماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها، وغير ذلك من الموضوعات، وفي الباب الثالث تعزيز دور الفئات الرئيسة، ومنها: الدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة، ودور الأطفال والشباب في التنمية، والاعتراف بدور السكان الأصليين ومجتمعاتهم وتعزيز هذا الدور، وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية، ومبادرات السلطات المحلية في مجال دعم جدول أعمال القرن 21، وغير ذلك، والباب الأخير جاء بعنوان وسائل التنفيذ، حيث تناول موضوعات: الموارد والآليات المالية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتعاون وبناء القدرات، وتسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة، وتعزيز التعليم والوعي العام والتدريب، والآليات الوطنية والتعاون الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية، والترتيبات المؤسسية الدولية، والصكوك والآليات القانونية الدولية، والمعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات[2].

---

[1] للمزيد حول جدول أعمال القرن 21، انظر،

Mayorova, Elena I., and Elena V. Temnova. op. cit, pp. 96-97.

[2] الوثيقة: A/CONF.151/26/Rev.1(Vol.I)، ص 7 وما بعده.

ب- برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، وقد اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها دإ-2/19 في جلستها العامة الحادية عشر بتاريخ 1997/6/28م، حيث تناول القرار بيان التزام رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود وشركائها من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن التقدم المحرز خلال السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض لكي تعيد حيوية التزامها باتخاذ المزيد من التدابير بشأن الغايات والأهداف التي حددها المؤتمر، وتنفيذ جدول الأعمال في المجالات التي تتطلب إجراءات عاجلة، والترتيبات المؤسسية الدولية، وبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة 1998-2002[1].

3-إعلان جوهانسبرج وخطة التنفيذ بشـــأن التنمية المســـتدامة (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002م)[2]:

تعد المهمة الأساسية لهذا المؤتمر مراجعة مدى الالتزام بتطبيق السياسات والمعايير التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر ريو، وقد صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002م وثيقتين هما:

أ-إعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة، ويعد هذا الإعلان سياسي حيث أعاد تأكيد المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في حماية البيئة وتحقيق رفاعية الشعوب في الوقت الراهن والمستقبل، كما أشار إلى التحديات التي تواجه الإنسانية، ومنها: الفجوة الواسعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، واستنفاد الأرصدة السمكية، والآثار الضارة للتغير المناخي، والتصحر، والتناقص المستمر في التنوع الأحيائي، وازدياد ضعف الدول النامية، والتلوث المستمر في الماء والهواء والبحار، وكل ذلك يتطلب وضع حلول لتلك الأمور، وبذل الجهود الدولية من أجل التنمية المستدامة.

ب-خطة تنفيذ مؤتمر جوهانسبرج، وهي خطة عمل دولية شاملة تهدف إلى وضع النقاط الأساسية بشأن تطبيق السياسات الدولية والوطنية، ومن ذلك، كيفية تقليل الفقر، وتطبيق استراتيجيات الانتاج المستدام

---

[1] الوثيقة: A/RES/S-19/2، برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، الجمعية العامة.

[2] الوثيقة: A/CONF.199/20؛ وانظر أيضًا، أحمد المهتدي بالله، مرجع سابق، ص148.

(ISSN: 2356 - 9492)

للطعام، والأنماط المتغيرة للإنتاج والاستهلاك غير المستدام، وتوفير الرعاية الصحية الأفضل، وحماية وإدارة الموارد الطبيعية باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

بالإضافة إلى ما سبق من إعلانات توجد العديد من الوثائق الدولية التي أشارت إليها الجمعية العامة للأمم المتحدة وترتبط بالتنمية المستدامة، مثل: نتائج خطة جوهانسبرغ التنفيذية، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[2]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[3]، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي توفر الإطار القانوني للأنشطة في المحيطات، والتي تؤكد طابعها الجوهري، والترابط الوثيق بين مشاكل حيز المحيطات وضرورة النظر فيها كاملة من خلال نهج متكامل ومتنوع التخصصات والقطاعات، واتفاقية التنوع البيولوجي[4]، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخاصة اتفاق باريس[5]، فضلاً عن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة" المستقبل الذي نصبو إليه"، وخاصة الالتزامات الواردة فيها والمتعلقة بالبيئة الساحلية والبحرية، بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015م، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكذلك قرارها 313/69 المؤرخ 27 يوليه 2015م بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالإضافة إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك برنامج عمل العقد 2011–2020 لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج عمل اسطنبول)، وبرنامج عمل

---

(1) للمزيد، أحمد المهتدي بالله، مرجع سابق، ص148–150؛ وأيضاً، الوثيقة: A/CONF.199/20، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس – 4 أيلول/سبتمبر 2002.

(2) الوثيقة: A/CONF.198/11، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18–22 آذار/مارس 2002.

(3) الوثيقة: A/RES/63/239

(4) أشارت الأمم المتحدة إلى هذه الاتفاقية باعتبارها الصك الدولي الرئيس للتنمية المستدامة، والتي تهدف إلى صون التنوع البيولوجي، وضمان الاستخدام المستدام لمكوناته والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية فيه، صدقت على الاتفاقية 196 دولة، https://www.un.org/ar/observances/biological-diversity-day/convention

(5) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الوثيقة، FCCC/CP/2015/10/Add.1

ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، والإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية[1]، بالإضافة إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا–النيباد "NEPAD" [2].

كما أن العديد من الأحكام التي تتعلق بالتنمية المستدامة وردت ضمن اتفاقات تتعلق بحماية البيئة البرية، وأخرى ضمن اتفاقات تتعلق بحماية البيئة البحرية، وغيرها من الاتفاقيات الخاصة بحماية المناخ وطبقة الأوزون[3].

ثانياً: -حماية الحق في التنمية المستدامة في قرارات المؤتمرات الدولية:

1-مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (مؤتمر استكهولم) 5-6 يونيو 1972م:

وهو يعد أول مؤتمر عالمي يجعل البيئة قضية رئيسة، وقد اعتمد المشاركون سلسلة من المبادئ للإدارة السليمة للبيئة بما في ذلك إعلان وخطة عمل ستوكهولم من أجل البيئة البشرية والعديد من القرارات، وقد وضع إعلان ستوكهولم، الذي تضمن 26 مبدأ، القضايا البيئية في مقدمة الاهتمامات الدولية وكان بداية الحوار بين الدول الصناعية والدول النامية حول الصلة بين النمو الاقتصادي وتلوث الهواء والماء والمحيطات والآبار ورفاه الناس في جميع أنحاء العالم، كما تضمنت خطة العمل ثلاث فئات أساسية: برنامج التقييم البيئي العالمي (خطة المراقبة)، وأنشطة الإدارة البيئية، والتدابير الدولية لدعم أنشطة التقييم والإدارة المنفذة على المستويين المحلي والدولي، وقد قسمت هذه الفئات إلى 109 توصية، كما كانت إحدى النتائج الرئيسة للمؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)[4].

وقد صدر عن المؤتمر إعلان حول البيئة الإنسانية، وهو أول وثيقة دولية تعنى بمبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة وكيفية التعامل معها، والمسؤولية عن ما يصيبها من أضرار، كما دعا الحكومات ووكالات الأمم

---

[1] للاطلاع على الإعلان انظر، الوثيقة، A/RES/63/1

[2] للاطلاع على الإعلان انظر، الوثيقة، A/RES/57/2

[3] إبراهيم محمد العناني، البيئة والتنمية: (الأبعاد القانونية الدولية)، في المؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين: الحماية القانونية للبيئة في مصر: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع القاهرة، 1992م، ص10 وما بعدها؛ هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص44 وما بعدها؛ وللمزيد حول الاتفاقات الدولية المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، انظر،
Almannaei, Noora Adnan, et al. op. cit, p. 51.

[4] الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972

(ISSN: 2356 - 9492)

المتحدة والمنظمات الدولية إلى التعاون في اتخاذ تدابير خاصة من أجل حماية الحياة والسيطرة على التلوث الناتج هن الأجهزة الملوثة للبيئة وتحسين المدن وغيرها من مواطن السكن الأخرى للإنسان، بالإضافة إلى احتواء هذا الإعلان على مجموعة من المبادئ، أبرزها: أن لكل إنسان أن يعيش في بيئة ذات نوعية طيبة، وأنه مسؤول عن حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال القادمة، وكذلك مسؤولية الدولة عن ضمان ألا تؤدي أنشطتها إلى إلحاق الدمار بالبيئة، وغير ذلك من المبادئ المهمة[1].

2- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية UNCED (قمة الأرض) ريو دي جانيرو، البرازيل، 3-14 يونيو 1992م[2]:

وقد عبر عن هدف المؤتمر أمينه العام (موريس سترونج–Maurice Strong) بقوله "إننا بحاجة إلى تحقيق توازن قابل للبقاء ومنصف بين البيئة والتنمية"، وذلك من أجل وضع الأساس للمشاركة العالمية بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً، كون هذه الاحتياجات والمصالح مشتركة لضمان مستقبل كوكب الأرض[3].

وقد جمع هذا المؤتمر الذي عُقد بمناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر الأول المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم–السويد عام 1972م، القادة السياسيين والدبلوماسيين والعلماء وممثلي وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية من 179 دولة من أجل بذل جهد هائل للتركيز على تأثير أنشطة البشر الاجتماعية والاقتصادية على البيئة، كما عُقد "منتدى عالمي" للمنظمات غير الحكومية في ريو دي جانيرو في ذات الوقت، حيث ضم عددًا غير مسبوق من ممثلي المنظمات غير الحكومية، الذين عرضوا رؤيتهم الخاصة لمستقبل العالم فيما يتعلق بالبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية[4].

---

[1] للمزيد حول هذه المبادئ، انظر، إبراهيم محمد العناني، البيئة والتنمية، مرجع سابق، ص4، 5.

[2] للمزيد حول هذا المؤتمر، انظر، هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص41، إبراهيم محمد العناني، البيئة والتنمية، مرجع سابق، ص22.

[3] إبراهيم محمد العناني، البيئة والتنمية، مرجع سابق، ص22.

[4] لهذا المؤتمر أهمية كبيرة في وضع استراتيجيات تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فذا المعنى انظر،
Mayorova, Elena I., and Elena V. Temnova. op. cit, p. 96.

وقد أبرز المؤتمر كيف أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة مترابطة ببعضها البعض وتنشأ معًا، وكيف أن النجاح في أحد القطاعات يتطلب العمل في القطاعات الأخرى لضمان الاستمرارية مع مرور الوقت، وقد كان الهدف الرئيس لقمة الأرض في ريو هو إنتاج جدول أعمال واسع ومخطط جديد للعمل الدولي بشأن قضايا البيئة والتنمية التي من شأنها أن تساعد في توجيه التعاون الدولي وسياسة التنمية في القرن الحادي والعشرين[1]، كما حققت القمة العديد من الإنجازات، منها: إعلان ريو ومبادئه العالمية السبعة والعشرون، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، واتفاقية التنوع البيولوجي؛ وإعلان مبادئ إدارة الغابات، كما أدت القمة إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة، فضلاً عن عقد المؤتمر العالمي الأول للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية عام 1994م، والمفاوضات من أجل إنشاء اتفاقية بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال[2].

3- مؤتمر جوهانسبرغ 2002م:

وهو يضع في اعتباره كذلك إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والوثائق ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992م، والوثائق الختامية المنبثقة عن مجموعة المؤتمرات العالمية المعنية بالتقدم الاجتماعي من أجل التنمية (كوبنهاجن، 1993)، وحقوق الإنسان (فيينا، 1993)، والسكان والتنمية (القاهرة، 1994)، والدول الجزرية الصغيرة والتنمية المستدامة (بربادوس، 1994)، والمرأة والتنمية (بيجين، 1995)، وأقل البلدان نمواً (بروكسل، 2001)، وتمويل التنمية (مونتيري، 2002)[3].

---

[1] الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

[2] وللمزيد حول المؤتمر، انظر،

Segger, Marie-Claire Cordonier, et al. "Prospects for Principles of International Sustainable Development Law after the WSSD: Common but Differentiated Responsibilities, Precaution and Participation." *Review of European Community & International Environmental Law*, vol. 12, no. 1, Apr. 2003, pp. 54–68.

[3] الوثيقة: A/57/329، رسالة مؤرخة 6 آب/أغسطس 2002 موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من كل من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال المؤقت لبعثة هولندا الدائمة لدى الأمم المتحدة، البيئة والتنمية المستدامة، ص3.

(ISSN: 2356 - 9492)

4- قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بنيويورك، 25-27 سبتمبر 2015م:

وفيها اجتمع أكثر من 150 من قادة العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك للموافقة رسميًا على جدول أعمال جديد طموح للتنمية المستدامة، وقد تضمنت الخطة الجديدة، المسماة تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بحلول عام 2030، إعلانًا و 17 هدفًا للتنمية المستدامة و 169 هدف، والهدف الأساس من الخطة هو إيجاد طرق جديدة لتحسين حياة شعوب العالم، والقضاء على الفقر، وتعزيز الرخاء والرفاهية للجميع، وحماية البيئة، ومكافحة تغير المناخ، وغيرها من المسائل التي تعنى بالتنمية المستدامة[1].

ومما سبق يتضح تعدد الوثائق الدولية التي تناولت أو أشارت الى التنمية المستدامة، وذلك لأهميتها وأن المجتمع الدولي في أمس الحاجة إلى إعمال مبادئها للخروج من الأزمات الدولية التي يعيشها، وخاصة في الوقت الراهن الذي يتطلب التكاتف والتعاون بين جميع الدول صغيرها وكبيرها، لمواجهة التحديات بعد جائحة كورونا التي عصفت بالعالم وزادت من حالات الفقر، والمرض، وتراجع الاقتصاد، وأخرت التنمية بالعديد من الدول.

[1] الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/conferences/environment/newyork2015

المبحث الثالث
سيناء والحق في التنمية المستدامة

سيناء أو شبه جزيرة سيناء أو أرض الفيروز كما هو متعارف عليها، تلك البقعة المباركة التي حباها الله سبحانه وتعالى بخصوصية يندر وجود مثلها على وجه الأرض، فلها خصوصية دينية، واقتصادية، وسياحية، واستراتيجية، وغيرها مما يتطلب التعريف بهذا الإقليم، وأهميته، وحقه في التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجهه، وكذلك أهم سبل مواجهة تلك التحديات، والمشروعات التي أعلنتها الدولة لتنمية الإقليم، وهو ما سوف نتناوله على النحو التالي:

المطلب الأول
التعريف بالإقليم وأهميته

نتناول التعريف بإقليم سيناء من حيث الموقع الجغرافي، وأهميته لما يتمتع به من مقومات ينفرد بها، على النحو التالي:

أولاً: -التعريف بسيناء:

تقع شبه جزيرة سيناء شمال شرق مصر، يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الجنوب رأس محمد، ومن الشرق الحدود السياسية بين مصر ودولة فلسطين المحتلة والساحل الغربي لخليج العقبة، ومن الغرب قناة السويس والبحيرات المرة والساحل الشرقي لخليج السويس، ومن هذه الزاوية تعد بوابة مصر الشرقية، وحاجزاً طبيعياً بين أعدائها في آسيا، ولها شكل مثلث، حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال وعلى البحر الأحمر من الجنوب، بينما يحدها من الغرب خليج السويس وقناة السويس، أما من الشرق فيحدها خليج العقبة وقطاع غزة وصحراء النقب[1].

[1] أنظر، ياسمين كامل سليم ابن صالح، الجغرافيا التاريخية لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها في الوسطين الإقليمي والدولي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: المركز القومي للبحوث غزة مج4، ع3، 2020م، ص 131؛ وأيضاً،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec03.doc_cvt.htm

(ISSN: 2356 - 9492)

ومساحتها تبلغ نحو 61 ألف كم2، وهي تمثل 6% من المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية، وتنقسم إدارياً إلى محافظتين:

-**محافظة شمال سيناء وعاصمتها العريش**، وهي تقع على ساحل البحر المتوسط، وأهم مدنها: رفح، الشيخ زويد، بئر العبد، الحسنة، ونخل.

-**محافظة جنوب سيناء وعاصمتها الطور**، وأهم مدنها: طابا، شرم الشيخ، نويبع، أبو رديس، أبو زنيمة، رأس سدر، رأس محمد، ودهب.

وعدد سكان يصل إلى نحو 597 ألف نسمة، ويغلب عليهم نمط حياة البدو، وتعود أصولهم لقبائل عربية، اختلطت بها قبائل أخرى، وعددها نحو 26 قبيلة، وهي من أقدم القبائل على الاطلاق وأكثرها عراقة، ومن هذه القبائل: السواركة، والرميلات، والبياضية، وبلي، والأخارسة، والعقايلة، والدواغرة، والسماعنة، والعيايدة، والرياشات، والمساعيد[1]، بالإضافة إلى قبائل أخرى مثل: العليقات، والصوالحة، والقرارشة، وأولاد سعيد، والبدارة، والحماضة، والأحيوات، والحويطات، والتياهة، والترابين، والعزازمة[2].

كما يوجد بها عدد من الموانئ المهمة التي تستخدم لأغراض النقل والتجارة، أهمها: ميناء العريش، وميناء شرم الشيخ، وميناء الطور، وميناء شرق بورسعيد، وميناء نويبع.

---

[1] للمزيد حول أصول كل قبيلة، انظر، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/mol01.doc_cvt.htm

[2] للمزيد حول هذه القبائل وأماكن توزعها، انظر، قبائل سيناء... ومناطق توزعها، جريدة الشرق الأوسط، السبت 14 ربيع الأول 1439هـ-2 ديسمبر 2017م، العدد، 14249، https://aawsat.com/home/article/1100681/%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%AA%D9%88%D8%B2%D8%B9%D9%87%D8%A7

كما تمتاز بوجود عدد من الجبال: جبل موسى، وكاترين، والطور، أم شومر، وللجبال دور في عملية التنمية المستدامة اعترفت به الجمعية العام للأمم المتحدة، وأفرت له سنة دولية بقرارها رقم 129/76 في السادس عشر من ديسمبر 2021م[1].

وبها عدد من الوديان: وادي العريش، وادي فيران، وادي معد، وادي وتير، وادي إسلا، وادي البيَّار.

ثانياً: -أهمية الإقليم:

1-أهمية سيناء الاقتصادية، وهي متعددة، وتشمل الأهمية الاقتصادية لسيناء، وما حباها الله من ثروات معدنية ومقومات سياحية:

أ-**الثروات المعدنية**، حيث تعد سيناء من أهم المناطق المصرية الغنية بالثروات المعدنية، من بترول، وغاز، ومعادن، والتي تعد الأساس في التصنيع والتنمية، ومن أهم الثروات بها: البترول، حيث أنشطة البترول الخام وانتاج الزيت الخام من حقوق سدر، وعسل، ومطارمة، وبلاعيم بحري، وكذلك أنشطة التكرير والتصفية بمنطقة وادي فيران، فضلاً عن ثرواتها من الفحم في مناطق المغارة، وعيون موسى، وأبو زنيمة، كما يتوفر فيها الكبريت بين العريش ورفح، وهناك المنجنيز بمنطقة أم بجمة، والنحاس بعدة مناطق جنوب غرب سيناء بسرابيط، وأبو رديس، وطرفة، وفيران، كما يوجد بها الكاولين، وهو نوع من الطفلة من معدن "الكاولينيت"، ويستخدم في صناعة الخزف والصيني والطوب الطفلي والأسمنت الأبيض، وهو يوجد بعدة مناطق متفرقة منها، أبو زنيمة وهضبة التيه، وكذلك يوجد بالإقليم الرمال البيضاء، وهذا الخام يوجد في الشمال في جبل الحلال وجبل المنشرح وجبل المنظور ووادي فيللي، وفي الجنوب

[1] الوثيقة: A/RES/76/129، قرار الجمعية العامة رقم 129/76 باعتبار 2022 السنة الدولية للتنمية المستدامة للجبال، قرار اتخذته في 16 ديسمبر 2021، كما تلاحظ للجمعية الأمم المتحدة الجهود التعاونية للشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية (شراكة الجبال) التي استُهلت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كنهج متعدد الأطراف صاحبة المصلحة يستفيد من الدعم الذي تعهّد به 381 عضوا، بما في ذلك 60 حكومة و 16 منظمة حكومية دولية و 297 من المجموعات الرئيسية وثمان من السلطات دون الوطنية، ويسهم في تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة-الاقتصادي والاجتماعي والبيئي-في المناطق الجبلية، بما في ذلك من خلال المبادرات الإقليمية، كما تلاحظ لها إنشاء مجموعات الأصدقاء الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة للجبال، من قبيل فريق التركيز المعني بالجبال في عام 2001 ومجموعة أصدقاء البلدان الجبلية في عام 2019م، انظر ذات الوثيقة.

(ISSN: 2356 - 9492)

شمال شرق أبو زنيمة، وجبل الجنة، وهي رمال تستخدم في صناعة الزجاج والكريستال، كما يوجد بالإقليم العديد من الثروات مثل: كلوريد الصوديوم، والطفلة الكربونية، والجبس، وأحجار الزينة، وغيرها من الثروات[1].

ب–المقومات السياحية بسيناء[2]، وهي متعدد ويصعب حصرها، فسيناء تعد مستقبل مصر، والمنطقة الأبرز لجذب السياحة العالمية، لما تحويه من مقومات تجعلها من أفضل الأماكن على مستوى العالم، لوجود الآثار الفرعونية، والدينية: من يهودية، وقبطية، وإسلامية، فضلاً عن السياحة الطبيعية والصحراوية، وبذلك تتعدد مجالات السياحة بها إلى:

–**السياحة الدينية**، وأبرزها: دير سانت كاترين الذي أمر بتشيده الإمبراطور الروماني "جوستنيان" لحماية الرهبان داخله، وهو يقع على بعد 130 كم من أبو زنيمة جنوب سيناء، وهو أشبه بحص من حصون القرون الوسطى، فضلاً عن عيون موسى، التي توجد على بعد 15 كم شرق السويس، والتي ورد ذكرها في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۚ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۚ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (الأعراف: 160)، كما يوجد بسيناء جبل موسى الذي مكث عليه نبي الله موسى عليه السلام أربعين يوماً يناجي ربه، وهناك مقام النبي هارون عليه السلام، والذي يقع في مواجهة دير سانت كاترين في سهل الراحة بوادي فيران، وكذلك أثر النبي صالح عيله السلام الذي يقع عند نقطة اتصال وادي مرة بوادي الشيخ، كما يوجد معبد سرابيط الخام، وكذلك طريق الخروج الذي سلكه نبي الله موسى عليه السلام واتباعه من بني إسرائيل، وكذلك طريق العائلة المقدسة الذي سلكه المسيح عليه السلام برفقة السيدة مريم عليها السلام عبر شبه جزيرة سيناء، وطريق الحج القديم، وغيرها مما يصعب حصره.

---

(1) للمزيد حول هذه الثروات وغيرها، انظر، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec15.doc_cvt.htm

(2) للمزيد حول العوامل المؤثرة في تنمية النشاط السياحي، من موقع سياحي، وأمن واستقرار، ومنظمات رسمية، ووسائل النقل، وبنية أساسية، ومناخ، وأيدي عاملة، ورأس المال، انظر، سونيا علاء الدين خليل، هبة الله عاطف إبراهيم الأخرس، و أسماء سعيد سلامه إبراهيم، التنمية السياحية لمدينة الفرما كإحدى محطات مسار العائلة المقدسة إلى مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة: جامعة قناة السويس–كلية السياحة والفنادق مج14، ع2، 2017م، ص67.

-**السياحة التاريخية والثقافية**، ومنها على سبيل المثال: الطريق الحربي العظيم، القنطرة-رفح، وهو أقدم الطرق التاريخية في العالم فقد سلكه تحتمس الثالث عام 1479-1476 ق. م لتامين حدود مصر الشرقية، وسلكه كذلك الإسكندر الأكبر عند غزوه مصر عام 333 ق. م، وهناك جزيرة فرعون، وقلعة صلاح الدين على خليج العقبة جنوب طابا، وهي منطقة جاذبة لسياح شرق آسيا، كما يوجد بالإقليم وادي المغارة، ويعد من أقدم المناطق التي ترك بها القدماء المصريون نقوشا، وغير ذلك من الآثار التاريخية التي تعود للعصور الإغريقية والرومانية والبيزنطية والقبطية والإسلامية من مدن وقلاع وآبار[1].

وكل هذه الآثار أكدت الأمم المتحدة على أهميتها في الإسهام الثقافي ضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، فضلاً عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، إذ تسهم الثقافة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع نظراً إلى أن حفظ التراث الثقافي، والقطاعات الثقافية والإبداعية، والسياحة الثقافية المستدامة والهياكل الأساسية الثقافية، بما يشمل تجديد المناطق الحضرية، هي عوامل يمكن أن تشكل مصادر لتوليد الدخل، وإيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، بما في ذلك على مستوى المجتمعات المحلية، وتؤدي بالتالي إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية[2].

-**السياحة الترفيهية**، وتتمثل في شواطئ الإقليم المطلة على البحر المتوسط وخليج السويس والعقبة، ففي محافظة شمال سيناء التي تمتاز بالهدوء وجمال الطبيعة، وسواحلها: شاطئ النخيل، والمساعيد، ورمانة، ومدنها: رفح، والشيخ زويد، وبئر العبد، ومدنية وقلعة نخل، وفي محافظة جنوب سيناء التي تمتد من طابا على خليج العقبة مروراً بالسفوح

---

[1] هناك مجموعة من الأطر لتحقيق الغاية من السياحة الثقافية من أجل إنماء هذا القطاع وتنويع المنتج السياحي وجذب السائحين من خلال ما تنطوي عليه الثقافة المحلية، وهي: استخدام المناسبات باستغلال ظروف وأوقات الاحتفال بها لجذب شرائح جديدة من السائحين، وإحياء المناسبات والدروب الأثرية القديمة، بكل ما كان عليها من آبار وشواهد، وكذلك الوسائط الثقافية باعتبارها من أهم الحوافز التي تدفع إلى زيارة المكان والبقاء به فترة معينة، من فرق كشفية وأنشطة ثقافية متنوعة، وغير ذلك، انظر، وسيلة شابو، دور التراث الثقافي غير المادي في تعزيز التنمية المستدامة، مجلة القانون الدولي والتنمية: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم-كلية الحقوق والعلوم السياسية-مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة ع8، 2018م، ص166، 167.

[2] الوثيقة، A/RES/76/214، الثقافة والتنمية المستدامة، قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 ديسمبر 2021.

(ISSN: 2356 - 9492)

الشمالية لهضبة التيه حتى رأس مسلة على خليج السويس غرباً، ورأس محمد جنوباً، وأبرز معالمها: الطور، ورأس سدر، وأبو رديس، وشرم الشيخ، ودهب، ونويبع، وطابا.

-**السياحة الرياضية**، من رياضة الغوص، ورحلات السفاري، وتسلق الجبال.

-**السياحة العلاجية**، حيث الهدوء وانخفاض درجة الحرارة ووجود المياه الكبريتية التي تصلح للعلاج، ومن أهم هذه المناطق: حمام موسى، وحمام فرعون.

-**السياحة العسكرية**، حيث التعرف على بقايا خط بارليف، والتعرف على نظرية الجيش المصري في اقتحامه، فضلاً عن التعرف على الممرات وأماكن المعارك الحربية لحرب أكتوبر 1973م.

-**السياحة العلمية**، حيث دراسة البيئة النباتية والحيوانية، وخاصة في منطقتي سانت كاترين ورأس محمد، ودراسة هجرة الطيور ورصدها بمناطق (الزرانيق ورأس محمد)، كما تعد المحميات الطبيعية من أهم الأماكن السياحية الطبية، وخاصة لهواة الحياة البرية والبحرية، حيث توجد ثلاث محميات هي: محمية الزرانيق شرق بحيرة البردويل[1]، ومحمية رأس محمد ولها شهرة عالمية تقع على البحر الأحمر أقصى جنوب سيناء، ويوجد بها نحو مائتي نوع من الشعب، ومسكن لنحو ألف نوع من الأسمال البديعة، وكذلك السلاحف البحرية المهددة بالانقراض، وغير ذلك من الأنواع البرية والبحرية[2]، كما توجد محمية سانت كاترين، ولها نظام بيئي خاص، وتحتوي على الجرانيت الأحمر، كما تحتوي على أكثر من 420 حديقة بها فواكه لا توجد بأي منطقة أخرى بمصر[3].

2-الأهمية الاستراتيجية لسيناء، تعد سيناء المدخل الشمالي الشرقي، وأعلى هذا المثلث مفتاح ربط أفريقيا بآسيا، وأن المثلث الشمالي منها، والذي يحده جنوباً الخط من السويس إلى رفح يعد حلقة الوصل المباشرة بين مصر

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول التعريف بالمحمية، انظر، خطة العمل البيئي لمحافظة شمال سيناء، 2008، https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/GovPlans/NorthSinaiGEAP.pdf.

[2] للمزيد حول المحمية، عبدالرحيم نصر جودة، الحماية الدولية للبيئة البرية من أخطار التلوث، دار جامعة نايف للنشر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1437هـ- 2016م، ص110؛ وانظر أيضاً،

Khalil, Mohamed, and Mohamed Gamal. "Hydro/Engineering Geophysical Parameters and Design Response Spectrum for Sustainable Development in Ras Muhammed National Park, Sinai." Pure & Applied Geophysics, vol. 173, no. 6, June 2016, p. 2101.

[3] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec16.doc_cvt.htm

والشام[1]، كما تمثل هذه المنطقة خطوط الدفاع الاستراتيجية للدولة المصرية، وهذه الخطوط ثلاث: الخط الأول، يمتد من رأس العقبة حتى زاوية أو كوع البحر التوسط في منطقة العريش، يبدأ بطابا ورأس النقب على الخليج، وهي تقع على حدود أربع دول، مصر، وفلسطين المحتلة، والأردن، والسعودية، والخط الثاني والأوسط عن سيناء، يمتد إلى الداخل بين 32 إلى 75 من قناة السويس، ويمتد محوره في قلبها من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، وقطباه ممر مثلا في الجنوب ومضيق الجفجافة في الشمال، وهو يعد خط المضايق أو الممرات، وهو ما يعطيه الأهمية الكبيرة، والخط الأخير هو قناة السويس ومنطقة البرزخ بصفة عامة قديما قبل شق القناة، وهى شريان الحياة لمصر حيث يتقارب بحراها أشد التقارب، والذي ازدادت أهميته كثيراً بعد شق القناة[2].

3-أهمية سيناء الدينية، يعد هذا الإقليم من الأقاليم المقدسة والتي لها خصوصية، ويكفي ذكرها في كتابه العزيز أكثر من مرة، قال تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآكِلِينَ﴾ (المؤمنون: 20)، وقوله جل جلاله: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ (1) وَطُورِ سِينِينَ (2) وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ (التين :1-3).

كما يعد جبل الطور بسيناء من أكثر الأمان المقدسة فقد ذكره تعالى عشرات المرات، وهو ذكر لم تحظ به أي بقعة على سطح الكوكب، وهو شرف وتكريم لا يدانيه تكريم أو تشريف لهذه البقعة المباركة على أرض سيناء بمصر المحروسة.

وقد تجلت عظمة سيناء في احتوائها على آثار قصة سيدنا موسى عليه السلام وفرعون واليهود، من البعث حتى الخروج، ابتداءً من عيون موسى قرب رأس خليج السويس، إلى جبل حمام فرعون وجبل موسى على الساحل الغربي لسيناء، إلى هضبة التيه في الداخل، إلى جبل المناجاة في عمق الجنوب بالطور[3].

---

(1) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec17.doc_cvt.htm

(2) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec20.doc_cvt.htm
وللمزيد حول أهمية موقع سيناء الاستراتيجي باعتبار موقع سيناء ليس فقط خطوط طول ودوائر عرض، وما تمتاز بهد من دور استراتيجي من التحكم في المضايق الاستراتيجية والممرات المائية والعائد النفعي من وراء ذلك في أوقات السلم والحرب، انظر، ياسمين كامل سليم ابن صالح، مرجع سابق، ص136.

(3) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec23.doc_cvt.htm

(ISSN: 2356 - 9492)

4-أهمية سيناء التاريخية والأثرية، ومن هذه الناحية تمتلئ سيناء بآثار الإنسانية عبر القرون السابقة، ابتداءً من العصر الحجري إلى العصر الفرعوني وحتى العصر الإسلامي مروراً بالعصور الرومانية والبيزنطية والقبطية؛ ومن آثار العصر الحجري الصوانية في سيناء قرب الروافعة، وهذه الأدوات الصوانية تتشابه مع مثيلاتها مما تم اكتشافه بالصحراء الغربية والواحات والفيوم وعين شمس، وكذلك ما تم اكتشافه من حيوانات منقرضة في أماكن، أم حلوف، ورقبة النعامة[1].

ومما سبق يتضح أهمية سيناء لموقعها الاستراتيجية، وما تحويه من ثروات اقتصادية، وسياحية، ودينية، وطبيعية تجعل منها إقليماً متميزاً لتطبيق أهداف التنمية المستدامة المحلية.

[1] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec24.doc_cvt.htm

المطلب الثاني
التحديات التي تواجه الحق في التنمية المستدامة بسيناء وسبل مواجهتها

هناك عدة تحديات ومعوقات توجه التنمية المستدامة على المستوى الدولي والوطني والمحلي، ومن بينها سيناء، مما يتطلب مواجهتها بمجموعة من السبل، وهي على النحو التالي:

أولاً: -التحديات:

تضمنت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015، خطة مشتركة من أجل السلام والازدهار للناس ولكوكب الأرض، ويوجد في صميم هذه الخطة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، التي تمثل نداءً عاجلاً لكي تقوم جميع البلدان–المتقدمة النمو والنامية–باتخاذ إجراءات في إطار شراكة عالمية، من أجل القضاء على الفقر وغيرها من تحديات التنمية المستدامة[1]، كما أشار تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تقريرها العربي للتنمية المستدامة 2020م بأن المنطقة العربية ليست على المسار المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أظهر التحليل من الناحية الكمية، أن المنطقة متأخرة في العديد من الأهداف الحاسمة، بما في ذلك الأهداف المعنية بالمساواة بين الجنسين، وفقر الدخل، وتغطية الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والسلام والأمن، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والاستهلاك والإنتاج، وتغير المناخ، وأن المنطقة بحاجة إلى إصلاح عاجل على مستوى السياسات لمعالجة قضايا منها عدم المساواة بين القطاعات، والتدهور البيئي، وبطالة الشباب، وإدارة المياه، والتخطيط العمراني الذي يركز على الإنسان، فغياب السياسات أو نقصها يؤدي إلى عرقلة الجهود المبذولة لتذليل التحديات الضخمة التي تواجهها المنطقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[2].

---

[1] الأمم المتحدة، https://sdgs.un.org/ar/goals

[2] التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf, p. 12.

(ISSN: 2356 - 9492)

ووفقاً لما تقدم نتناول أبرز التحديات والمعوقات التي تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة، وعلى سيناء بصفة خاصة، وذلك على النحو التالي[1]:

1-الفقر:

وقد عرفته الأمم المتحدة بأنه أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة الى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات، ففي عام 2015، كان أكثر من 736 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الدولي، وكان حوالي 10 % من سكان العالم (ما قبل الجائحة) يعيشون في فقر مدقع ويكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحصول على المياه والصرف الصحي، وأن هناك 122 امرأة تتراوح أعمارهن بين 25 و 34 عامًا في فقر مقابل كل 100 رجل من نفس الفئة العمرية، وأكثر من 160 مليون طفل معرضين لخطر الاستمرار في العيش في فقر مدقع بحلول عام 2030[2]، كما يرجح أن جائحة كوفيد-19 دفعت ما بين 143-163 مليون شخص إلى براثن الفقر في عام 2021[3].

وفي سيناء يعد الفقر أحد أهم التحديات التي تواجه الإقليم، ويعد عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة، ففي محافظة جنوب سيناء يعيش نحو 60% تحت خط الفقر، حيث أشار تقرير لجريدة الأهرام أن المحافظة تضم 14 قرية صغيرة يقع في نطاقها 314 تجمعاً بدوياً، وتقع القري الأكثر فقراً في نطاق ساحل خليج السويس الذي يمثل حوالي60% من مساحة المحافظة البالغة 30 ألف كم2 وذلك نظرا لافتقارها لحركة التوافد السياحي واعتماد الدولة عليه بشكل مباشر وأساسي دون الأنشطة الأخرى ورغم أنه قطاع يتأثر بالأحداث السياسية محلياً وعالمياً، ومن عدم وجود أنشطة تجارية أو صناعية أو استثمارية تستطيع أن تسهم في إيجاد فرص عمل لقاطني تلك القري وأسرهم، لذلك يعتمد قاطنوها علي العمل في قطاع رعي الأغنام والماعز والإبل والزراعة البدائية البسيطة لمساحات محدودة

[1] قسم البعض هذه التحديات إلى تحديات تتعلق بالمجال الاقتصادي، وتحديات تتعلق بالمجال الاجتماعي، ومنها ما يتعلق بالمجال البيئي، للمزيد، انظر، محمد البعدوي، مرجع سابق، ص107 وما بعدها.

[2] https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty

[3] https://www.un.org/ar/observances/day-for-eradicating-poverty

من الأراضي التي تقع في حيازتهم بنظام وضع اليد، ونتيجة لذلك فإن التوسع في مساحات الرقعة الزراعية أمر غاب عن مسؤولي الأنظمة السابقة طيلة فترة حكمهم مما أسهم في زيادة معدلات البطالة بالمحافظة[1]

وقريب من ذلك بعض قرى محافظة شمال سيناء حيث أشار تقرير أيضاً لجريدة الأهرام إلى هذه المأساة معبراً عن إحداها بكونها مكان شبه معدم، لا حياة به.. أناس يعيشون في العشش والمنازل التي ليست لها أسقف، تحيطهم الأمراض، والأخطار بسبب الطبيعة البدوية الصحراوية السيناوية، ولا توجد بها خدمات، ولا مدارس، يعيشون حياة بدائية وهي قرية "التلول" بمدينة بئر العبد، والتي حددت نسبة الفقر فيها بنسبة ٨٣,٩٧%، ويمتهن أهلها الصيد، معتمدين على بحيرة البردويل لقربها من القرية، وأن الصيادين يعانون الفقر المدقع، ويواجهون الصعاب للحصول على قوت يومهم[2].

كما أن الإقليم يعاني من ندرة المياه والتي تعد من التحديات الرئيسة به، بالرغم من أهميته الاستراتيجية كما سبق ذكرها، ومن ثم تعتمد معظم المشروعات على المياه الجوفية وهو ما يتطلب إدارتها بحذر حتى لا يودي الإسراف فيها إلى فقدها وحدوث مشكلات أكبر[3].

---

[1] هاني الأسمر، صدق أولا تصدق 60% من قرى جنوب سيناء تحت خط الفقر، جريد الأهرام، الأثنين 19 من شوال 1434 هـ 26 أغسطس 2013 السنة 138 العدد 46284، https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/228627.aspx

[2] هناء الطبراني، القرى الأكثر فقرا.. "التلول" قرية يقطن أهلها العشش.. ويأملون في "حياة كريمة"، جريد الأهرام، نشر بتاريخ 2019/8/7م، https://gate.ahram.org.eg/News//2250829.aspx

[3] للمزيد أنظر،

Bekhit, Hesham M. "Sustainable Groundwater Management in Coastal Aquifer of Sinai Using Evolutionary Algorithms." *Procedia Environmental Sciences*, vol. 25, Jan. 2015, pp.. 19–20.

(ISSN: 2356 - 9492)

2-التلوث البيئي:

عرف القانون المصري رقم 4 لسنة 1994م التلوث في المادة الأولى بأنه، "أي تغيير في خواص البيئة ما قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الإنسان حياته الطبيعية"، وبذلك فإن التلوث هو كل تغيير في الصفات الطبيعية للماء أو الهواء أو التربة، بحيث يصبح غير مناسب للاستعمالات المقصودة منها[1].

ومن ذلك يتضح أن التلوث البيئي يعد أحد أهم التحديات التي تواجهه التنمية المستدامة سواء أكانت ملوثات طبيعية لا دخل للإنسان بها مثل: غازات البراكين، ودخان الغابات المحترقة، والفيضانات، أو ملوثات فيزيائية وكيميائية بفعل الإنسان، مثل: مخلفات المدن من القمامة والفضلات، ومخلفات الصناعات الصلبة والغازية والسائلة، وبقايا المواد الكيميائية في البيئة، حيث ينجم عن هذا التلوث بنوعيه ظواهر غاية في الخطورة، كظاهرة الأمطار الحمضية التي تدمر الثروات الزراعية والسمكية والأتربة، فضلاً عن آثاره السلبية على صحة الإنسان، وهو ما يؤدي بدوره إلى إعاقة تحقيق التنمية المستدامة [2].

ويؤدي هذا التلوث إلى أضرار بالبيئة، فيضر بالتنوع البيولوجي، والأرصدة السمكية، والتصحر بما يعني اتلاف مساحات الأراضي الخصبة، وغير ذلك آثار، وخاصة على الدول النامية التي تكون أكثر عرضة للحرمان من العيش الكريم[3].

وهذا الأمر ينطبق بدوره على سيناء حيث يعد أحد أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة بها، لما تمتاز به من مقومات اقتصادية هائلة في المجالات المختلفة من زراعة، وثروة حيوانية وسمكية، وأن التلوث يؤثر على تلك المقومات[4].

---

[1] عبدالرحيم نصر جودة، مرجع سابق، ص23، 24.

[2] أحمد عبدالكريم سلامة، التنمية السياحية والتشريعات البيئية في مصر تفعيل وتناغم أم تعطيل وتصادم .المؤتمر العلمي السنوي الرابع الجوانب التشريعية والاقتصادية للسياحة: جامعة حلوان، كلية الحقوق، 2005م، ص454، 455؛ وللمزيد حول المقصود بالتلوث، وأسبابه، وآثاره، صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبيئة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العام الجامعي 1981–1982م، ص96 وما بعدها.

[3] الوثيقة: A/CONF.199/20، ص3.

[4] لمزيد من التفاصيل حول هذه المجالات، انظر، ياسمين كامل سليم ابن صالح، مرجع سابق، ص150 وما بعدها.

3-التغير المناخي:

يقصد بتغير المناخ التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس، وقد تكون هذه التحولات طبيعية، مثل التغيرات في الدورة الشمسية، أو ما يمارس من أنشطة بشرية وهي المعنية، من حرق الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط والغاز، والذي ينتج عن حرقه انبعاثات غازات الدفيئة التي تعمل مثل غطاء يلتف حول الكرة الأرضية، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة[1].

ويترتب على هذا التغير آثاراً سلبية أبرزها ما أشارت إليه الأمم المتحدة من تأثيره على صحة الإنسان وقدرته على زراعة الأغذية والسكن والسلامة والعمل، فضلاً عما يؤدي إليه هذا التغير من ارتفاع مستوى سطح البحر وتسلل المياه المالحة إلى درجة اضطرت فيها مجتمعات بأكملها إلى الانتقال، كما أن فترات الجفاف الطويلة تعرض الناس لخطر المجاعة[2]، فضلاً عن الآثار السلبية على الأفراد والتي قد تدفعهم إلى الهجرة الجماعية أو اللجوء، أو الترحيل القسري[3].

وهذا التحدي والمعوق للتنمية المستدامة يصل امتداد لسيناء فهي ليست ببعيدة عن تأثيراته على قطاعاتها الزراعية والبيئية والمياه، كما أنها تعتمد إلى حد كبير على مقومات السياحة والذي يتأثر بدرجة كبيرة نتيجة التغيرات المناخية، من حيث زيادة أحداث الطقس السيء، وكذلك مخاطر التغير على البيئة الطبيعية والسياحية خاصة في مناطق المحميات والمنتزهات، فضلاً عن تدهور النظم البيئية نتيجة التصحر[4].

---

[1] الأمم المتحدة، ما هو التغير المناخي، https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change؛ وللمزيد حول التنمية المستدامة والتغير المناخي، انظر،

Horner, Rory. "Towards a New Paradigm of Global Development? Beyond the Limits of International Development." *Progress in Human Geography*, vol. 44, no. 3, June 2020, pp. 420-421.

[2] الأمم المتحدة، ما هو التغير المناخي، سبق ذكره؛ وفي هذا المعنى، انظر،

Chen, Lijuan. op. cit, p. 67138.

[3] Mayer, Benoît. "Sustainable Development Law on Environmental Migration: The Story of an Obelisk, a Bag of Marbles, and a Tapestry." *Environmental Law Review*, vol. 14, no. 2, June 2012, pp. 114-115.

[4] بتصرف، أحمد محمد محمد إبراهيم، أثر التغيرات المناخية على حركة السياحة العالمية في مصر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية: جامعة قناة السويس، ع34، 2020م، ص 271 وما بعدها، وللمزيد من آثار التغير على قطاع السياحة، خلال ثلاث عناصر للمنتج السياحي، 1-عناصر الجذب، من حيث تأثير التغير المناخي على الطلب منتجات التزلج على الجليد، وكذلك تأثرها بسبب ارتفاع درجة الحرارة، وارتفاع منسوب مياه البحار مما يعرض الشواطئ للغرق واختفاء السواحل، وغير ذلك، 2-المتعة، من حيث زيادة الأعاصير والرياح والبراكين والحرائق، 3-الوصول،

(ISSN: 2356 - 9492)

4-الإرهاب:

تمثل الأعمال الإرهابية تهديداً عالمياً وغير مسبوق للسلم والأمن الدولي، حسبما أشار مجلس الأمن الدولي في القرار رقم 2249 عام 2015م، كما أدان بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت في عدة دول ومن بينها ما وقع في سيناء وذلك في قراره 2199 الذي تبناه بالإجماع في الثاني عشر من فبراير 2015م[1].

كما أشارت الأمم المتحدة إلى التحديات الخطيرة التي يطرحها الإرهاب والأنشطة الإرهابية بجميع أشكالهما ومظاهرهما أمام التنمية المستدامة، كما ذكر النزاع العنيف باعتباره واحداً من أكبر التحديات الماثلة أمام استقرار المجتمع وأمام تهيئة الظروف التي تفضي إلى النمو الاقتصادي وتقديم الخدمات الاجتماعية، ويدخل في ذلك خطاب الكراهية دون رادع، والتي يكون له أكبر الأثر في زيادة تفاقم حدة الشقاق المجتمعي أو التحريض على العنف والردود العنيفة[2].

ويعد من بين التحديات الرئيسة محاربة الإرهاب بسيناء وما تمارسه الجماعات الإرهابية من ترويع وقتل للمواطنين وأفراد قوات الأمن المصري، وهو ما يعتبر من أهم المعوقات التي تقوم الدولة المصرية بالعمل على إزالتها من أجل تحقيق تنمية الإقليم[3].

حيث سيصبح الوصول إلى المقاصد لسياحية صعب بسبب ارتفاع تكاليف النقل، انظر نفس المرجع، ص274، 275.

[1] Sara De Vido. "The Future of the Draft UN Convention on International Terrorism." *Journal of Criminological Research, Policy and Practice*, vol. 3, no. 3, Sept. 2017, pp. 233–234.

[2] الوثيقة: A/CONF.222/5، مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015، ص7.

[3] للمزيد من التفاصيل حول الارهاب والعمليات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية بسيناء. انظر، أحمد عليبة، الإرهاب في سيناء من منظور مآلات الحالة الإقليمية، آفاق سياسية: المركز العربي للبحوث والدراسات ع31، 2017م، ص22 وما بعدها؛ أحمد كامل البحيري، مستقبل تنظيم "بيت المقدس" وفك الارتباط مع داعش، مجلة الديمقراطية: مؤسسة الأهرام مج17، ع66، 2017م، ص154–158؛ سيد أحمد محمدين، الدولة قادرة على دحره: الإرهاب الأسود يضرب المسلمين وأصحاب القلوب البيضاء، إدارة الاعمال: جمعية إدارة الاعمال العربية ع159 ، 2017م، ص12، 13؛ وانظر أيضا في التهديد المتزايد للإرهاب ومحاربته في سيناء،

Labaj, Leo, and Bill Schaefer. "The Growing Threat Of Terrorism In The Sinai." *Journal of* Counterterrorism *& Homeland Security International*, vol. 18, no. 4, Winter 2012, pp. 18–20, also, "EGYPT: Counter-Terrorism in Sinai." *Africa Research Bulletin: Political, Social & Cultural Series*, vol. 57, no. 5, June 2020, p. 22729B–22730B.

5-العولمة:

وهي لها تعريفات متعددة منها: "تبادل شامل وإجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الكونية الصغيرة التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيود، كما تعرف بأنها "نمو المبادلات الدولية، بحيث أن المؤسسات لم تعد تتنافس داخل الوطن الواحد، ولكن في كافة أنحاء العالم، كما عرفها آخرون بأنها جريمة أو مؤامرة تقضي على الخصوصيات التي تميز الشعوب، وهي أولاً وأخيراً قدر مفروض على المغلوبين لمصلحة الغالبين[1].

وقد أضافت العولمة بعداً جديداً إلى التحديات السابقة، فتكامل الأسواق السريع وحركية رؤوس الأموال والزيادات الهامة في تدفقات الاستثمارات حول العالم طرحت تحديات وفرصاً جديدة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث إن فوائد العولمة وتكاليفها موزعة بشكل متفاوت، والبلدان النامية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي[2]، ووفقاً لهذا التحدي ينبغي إيجاد التوازن بين العولمة وحقوق الدول في التنمية ومراعاة الخصوصية لها، وبالتالي تجنب الآثار السلبية الناتجة عنها من تنمية النزعة الاستهلاكية، وسيطرة الشركات الأجنبية التي تعيق التنمية، وغير ذلك من آثارها الضارة على اقتصادات الدول النامية ومن بينها الدول العربية[3]، وهو ما يصل مداه إلى القطر المصري بأقاليمه المختلفة.

6-الفساد:

وهو من بين التحديات التي تعيق مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن الفساد يسرب موارد مهمة من المشاريع الإنمائية، كما أن "الفساد الصغير" يؤثر على أوضاع الأفراد والجماعات من الفئات الأكثر حرماناً من المزايا في المجتمع فيما يخص سبل الحصول على الخدمات الأساسية، كما أنه يقيد ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لدى ملايين الأشخاص على أساس يومي، من خلال إساءة استخدام الموظفين العموميين لسلطتهم، كما

---

[1] نواف موسى الزيديين، أثر العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، جامعة مؤتة، مج11، ع2، 2019م، ص115، 116.

[2] الوثيقة: A/CONF.199/20، ص3.

[3] هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص129.

(ISSN: 2356 - 9492)

أشارت الأمم المتحدة إلى أن الفساد السياسي وفساد الموظفين العموميين يمثلان تهديداً خطيراً على التنمية المستدامة، كما توجد صلات بينه وبين الجريمة المنظمة، وأن جماعات الجريمة المنظمة، بما لديها من موارد ضخمة تحت تصرفها، تتسبب في الإضرار بنزاهة الموظفين العموميين، وبذلك توغلت بعمق في تقويض شرعية الدولة، وجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات المواطنين، كما أن بعض الموظفين العموميين يسعون إلى توطيد سلطتهم في بعض الأحيان مع الجماعات الإجرامية المنظمة وينخرطون في أنشطة فاسدة بغية تحقيق المزيد من المصالح السياسية والمالية الخاصة بهم[1]، وهذا التحدي شائع في معظم دول العالم، مما يتطلب مواجهته من المجتمع الدولي والوطني والمحلي.

7-التهميش الاجتماعي للفئات المستضعفة:

وهو يعرف بمن تسقطهم الدولة بشكل رسمي من الشبكة الاجتماعية للرعاية، أو المحصلة النهائية لأشكال متعددة من الحرمان التي تحول بين الأفراد والجماعات وبين المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات التي يعيشون فيها، وهي تصف كما يذهب البعض أفعال المجتمعات البشرية أو ميولها الصريحة في التخلص من غير المرغوب بهم أو الذين تراهم بلا منفعة أو استثنائهم بمعني تهميشهم من أنظمة الحماية والتفاعل المعتاد في المجتمع، وتقليص فرصهم ومواردهم المالية التي تعينهم على البقاء[2]، وهذا الأمر لا ينطبق على الأفراد فقط بل يمتد إلى الدول من حيث تقسيمها إلى متقدمة وأخرى نامية، وهو ما يشكل تهديداً كبيراً للازدهار والأمن والاستقرار على مستوى العالم[3]، كما أن إضعاف فئات بعينها في المجتمع أو تهميشها يؤدي إلى انعدام المساواة في التنمية وتوزيع الدخل، ويمكن أن يؤدي حتى إلى انحراف التنمية المستدامة عن مسارها، ومن مظاهرها انعدام

---

[1] الوثيقة: A/CONF.222/5، ص8.

[2] هارون العشي، و فايزة بوراس، الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، في أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية–رماح قسنطينة: الأردن. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية والجزائر. جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، 2017م، ص85.

[3] الوثيقة: A/CONF.199/20، ص3.

المساواة المختلفة–القائمة على الوضع الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو على نوع الجنس أو السن، وتلك المتعلقة بالأمن والعدالة والجنسية.

كما يدخل في إطارها الأطفال المخالفين للقانون وضحايا الجريمة والنساء والمعوقين وكبار السن وأفراد الأقليات والجناة الخاضعين للإصلاح، حيث يندرجون في عداد الأشخاص الذين هم في أكثر الأحيان من المهمشين من تدابير التنمية ومنع الجريمة، وهو ما يتطلب شمولهم في صياغة السياسات والأنشطة الخاصة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية[1].

وبتطبيق هذا التحدي على سيناء حيث يرى البعض انطباقه على حالة بدو سيناء، وهو دخولهم في إطار التهميش على أساس اجتماعي اقتصادي، وهو ما يرتبط بالوصول إلى الموارد الاقتصادية، كما هو حال فئات العاطلين عن العمل، والذين لا يصلون إلى موارد التعليم، والصحة، والسكن، والأرض للفلاحين، ومياه الشرب، وغير ذلك[2]، مع عدم استبعاد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية عند النظر إلى سيناء، حتى يمكن الوقوف على تحدياتها ومشكلاتها، وبالتالي تقديم الحلول لعلاجها، فهذا الإقليم له خصوصية ولن يتم علاجها إلا في ضوء مراعاة تلك الخصوصية.

ثانياً: - سبل مواجهة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة بسيناء:

من واقع أهداف التنمية المستدامة التي تشير إلى إنشاء أطر سياسية سليمة على المستويين الوطني والإقليمي، وتستند على استراتيجيات إنمائية لضمان تمتع جميع الرجال والنساء، وخاصة الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية وعلى حق ملكية الأراضِ والتصرف بها وغيرها من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية والميراث والحصول على الموارد الطبيعية والوصول للتكنولوجيا الجديدة

[1] الوثيقة: A/CONF.222/5، ص9.

[2] محمد سيد أحمد، الواقع الاجتماعي لبدو سيناء وأثره على الانتماء والأمن القومي: دراسة ميدانية في التهميش والاحتواء على بدو نويبع، حوليات آداب عين شمس: جامعة عين شمس، مج45، 2017م، ص85.

(ISSN: 2356 - 9492)

الملائمة والخدمات المالية، بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة، بحلول عام 2030[1]، فإن هناك عدة سبل الهدف منها مواجهة التحديات التي تعيق التنمية المستدامة، وأهمها[2]:

1-مكافحة الفقر:

يعتبر القضاء على الفقر بجميع أشكاله هو من أولويات الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث نص الهدف الرئيس لأهداف التنمية المستدامة في سبيل محاربة الفقر "كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً"[3].

كما أن الأمم المتحدة تسلم بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة[4].

وفي سبيل تنمية إقليم شبه جزيرة سيناء أشارت وزيرة التعاون الدولي، إلى قيام مؤسسات التمويل العربية بالمساهمة في برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء، (الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)، من خلال برنامج طموح يهدف إلى تمويل مشروعات التنمية بقيمة ٢,٦٩٨ مليار دولار، حيث تم تخصيص هذه الأموال لقطاعات (الطرق، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتنمية الزراعية، وتجمعات سكنية، والري والموارد المائية) يستفيد من مشروعات البرنامج حوالى ١٥٠ قرية بشبه جزيرة سيناء، وتهدف إلى إتاحة الخدمات الأساسية لعدد ٥٥٨ ألف مواطن، وتوفير ٢٦٠٠ مسكن جديد، واستصلاح وزراعة ١٨ ألف فدان وتوفير ٢٠ ألف فرصة عمل؛ ستحقق هذه المشروعات عائد ملموس ونقلة نوعية لتوجيه الشباب في المجتمع السيناوي إلى الإنتاج واستغلال الطاقات البشرية في أغراض التنمية بما يساعد على الحد من ظاهرة البطالة والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لأهالي الإقليم[5].

---

(1) https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty

(2) الوثيقة: A/CONF.222/5، ص 9 وما بعدها.

(3) https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty

(4) الوثيقة: A/CONF.199/20، ص3.

(5) ***التقرير السنوي لوزارة التعاون الدولي 2020/ تمويلات تنموية بقيمة 754.4 مليون دولار لمشروعات تنمية شبه جزيرة سيناء، وزارة التعاون الدولي، نشر بتاريخ 2020/12/24م، https://www.moic.gov.eg/ar-EG/News/GetNewsDetails?na=4025***

2-تعزيز مؤسسات قطاع العدالة والأمن:

وهو ما أشارت إليه وثائق الأمم المتحدة من أن تكون السلطة القضائية هيئة مستقلة ومحايدة وتعمل وفق أعلى معايير النزاهة والمهنية، حيث إن إقامة العدل تتطلب أن تكون الدولة قادرة على التكفل بمنع المنازعات وتسويتها سلمياً وملاحقة مرتكبي الجرائم قضائياً ومعاقبتهم وإتاحة وسائل انتصاف فعالة بشأن التعدي على الحقوق، كما أنه من الضروري أن تكون مؤسسات العدالة الجنائية قوية وتستطيع مقاومة ضغوط الفساد لكي يمكنها أن تواجه الجريمة المنظمة، بحيث تكون طرفاً مساهماً في تحقيق التنمية المستدامة، كما يعني أيضاً ضرورة ضمان إتاحة سبل الوصول إلى العدالة للجميع على قدم المساواة[1]، ويشار إلى ذلك أن تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية يتطلب أمن الأشخاص والسلم داخل المجتمع، وأن التنمية تؤدي إلى تمكين السلام.

3-تحقيق الانضمام العالمي إلى جميع الصكوك القانونية ذات الصلة:

وهي تتطلب التصديق على الصكوك القانونية والأطر المعيارية العالمية للسياسات العامة الوثيقة الصلة بمنع الجريمة والحد من العنف المسلح ومراقبة تداول الأسلحة الصغيرة، وبالعدالة الجنائية وحقوق الإنسان وحماية النساء والأطفال، وأهمية تنفيذها، ومن أهمية تعزيز التشريعات والسياسات العامة على الصعيد الوطني فيما يتصل بأمن المواطنين، ومنع المخدرات، ومراقبة تداول الأسلحة الصغيرة، وحقوق الإنسان، ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وذلك في إطار مراعاة البيئة والتقاليد والعادات ذات الصلة[2]، كما يتطلب ذلك أيضاً الانضمام إلى الإعلانات والوثائق الدولية المتعلقة بحماية البيئة، والتنمية المستدامة، وحقوق الانسان، حيث إن تحقيق التنمية المستدامة يترابط ويتكامل مع حماية البيئة ومراعاة حقوق الإنسان.

---

[1] الوثيقة: A/CONF.222/5، البند 27، 28.

[2] الوثيقة: A/CONF.222/5، البند 32.

(ISSN: 2356 - 9492)

4-تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني:

وهو يتطلب ضرورة التكفل بالمشاركة الكاملة والمنصفة للمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني في التدابير الهادفة إلى تعزيز النمو المستدام، وهو ما يجب أن يكون شاملاً للجميع ومقترناً بالعدالة الاجتماعية والمساواة واحترام حقوق الإنسان والتنمية[1]، وذلك نابع ذلك من كون حقيقة لا وجود للدولة من دون مجتمع، كما أن استقرار المجتمع يتطلب وجود الدولة.

5-التركيز على الأطفال والشباب:

وهي تعني التركيز على مشاركة الشباب في عملية التنمية المستدامة، وأن تحقيق البعد الاجتماعي يكون ضروري بمراعاة الاحتياجات الخاصة بالأطفال والشباب، ينبغي إتاحة فرص العمل الكافية واللائقة بالشباب، وأن البرامج المعنية بتكوين القياديين من الشباب من خلال المراكز المجتمعية للترفيه والثقافة والرياضة تتيح فرصاً لانخراط الشباب في المجتمع، وكل ذلك يساعد في تحقيق التنمية المستدامة[2].

وهو ما أكدت أهميته الأمم المتحدة من أن الاستثمار في الأطفال والشباب أمر حاسم لتحقيق التنمية الشاملة المنصفة المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة، وتقر بضرورة دعم البلدان التي تواجه تحديات خاصة للاستثمار على النحو المطلوب في هذا المجال، كما تعيد تأكيد أهمية تعزيز حقوق جميع الأطفال وحمايتها، وضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب[3].

وأن تحقيق ذلك يتطلب كما أشار إليه مبعوث الأمين العام للشباب أحمد الهنداوي إزالة التحديات المختلفة التي يواجهها الشباب لتحقيق إمكاناتهم الحقيقية، والرغبة في أن يكونوا شركاء في التنمية وليس فقط من المستفيدين منها،

---

[1] وللمزيد حول دور المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في عملية التنمية المستدامة، انظر،

Lempert, David. “A Treatise on International Development Law.” *DePaul Journal for Social Justice*, vol. 11, no. 1, Winter 2018, pp. 14-15.

[2] في هذا المعنى، انظر، الوثيقة: A/CONF.222/5، البند 39، 40.

(3) الوثيقة: A/RES/69/313، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)، البند السابع.

وأن يكونوا القوة الدافعة للتنمية للوصول إلى مقعد القيادة، بحيث لم تصبح مشاركة الشباب ترفاً، بل أصبحت ضرورة وشرط مسبق للشرعية[1].

6-تعزيز المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، حيث يعد عدم التمييز على أساس الجنس، في إطار القانون وفي الممارسة العملية، هدف في حد ذاته، وأن تمكين المرأة في الحياة العامة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية هي جوانب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحكم الرشيد وسيادة القانون والسلام، ومراعاة ذلك في مجالات التعليم والعمل للمساهمة في التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، كما تساهم قيادة المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار في إقامة حكم رشيد شامل للجميع وشفاف وديمقراطي[2].

كما أشارت الأمم المتحدة إلى أنها ستقوم بتطوير ممارسات جيدة لمكافحة التمييز والعمل مع صناع السياسات على تطبيقها من خلال استراتيجيات لمناهضة التشريعات والممارسات والسياسات التمييزية، والعمل على إدراج من تركوا لدى تنفيذ ومراقبة التنمية المستدامة، من واقع التزامها "لا يخلف الركب أحداً وراءه"[3].

7-تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة لجميع البلدان، حيث يعد التعاون الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أساساً لتسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الدولية، وأحد أهداف الأمم المتحدة، وعلى جميع الدول الأعضاء، منفردة ومشتركة، التزامات محددة ينبغي أن تلبيها من أجل في النهوض بالتنمية على الصعيد الدولي[4]، ولذا قررت الدول الأعضاء، باعتمادها الوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" لمؤتمر ريو+20 الذي عقد في الفترة من 20 إلى 22 يونيه 2012م، إنشاء منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ ويعد هذا المنتدى المنبر الرئيس للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، وهو يوفر القيادة السياسية ويقدم التوجيه ويصدر التوصيات، ويتابع ويستعرض تنفيذ الالتزامات المتعلقة

---

(1) الأمم المتحدة تدعو الشباب إلى الانخراط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، https://www.un.org/development/desa/ar/news/intergovernmental-coordination/youth2015.html

(2) الوثيقة: A/CONF.222/5، البند 43.

(3) https://www.ohchr.org/AR/AboutUs/ManagementPlan/Pages/equality.aspx

(4) https://www.ohchr.org/Documents/Publications/FSheet37_RtD_AR.pdf, pp. 12-13.

(ISSN: 2356 - 9492)

بالتنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويتصدى للتحديات الجديدة والناشئة، ويعزز الربط بين العلم والسياسات، ويعزز التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة[1].

8- الإدماج الاجتماعي، وهو عن طريق اتخاذ الإجراءات التي بواسطتها العمل على جعل العناصر المنفصلة والمختلفة مرتبطة فيما بينها لكي تعمل بشكل منسجم لبلوغ هدف محدد، أو هي التي يقصد بها التنسيق بين مختلف الطبقات والجماعات المختلفة السلالة وغيرها من أنماط المجتمع في وحدة متكاملة، وبتطبيق ذلك على بدو سيناء وفي ضوء التهميش الذي عاشتهم عبر السنوات الطويلة الماضية من الإدارات السابقة، فإن ذلك يتطلب وفق ما يراه البعض وبحق اتخاذ ما يلزم لعملية الاحتواء عن طريق الاندماج الاجتماعي[2].

[1] https://sdgs.un.org/ar/topics/institutional-frameworks-and-international-cooperation-sustainable-development

[2] محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص86.

ثالثاً: -جهود الدولة المصرية في تنمية سيناء:

تقوم الدولة المصرية بجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة بسيناء، وتلك الجهود نابعة عن التزاماتها الدولية في التعزيز المؤسسي للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني والمحلي، وبناء عليه تسعى الدولة على تعزيز التنمية المستدامة بسيناء على جميع المحاور أبرزها:

1-استغلال الأيدي العاملة وتوفير فرص عمل للشباب، وهو ما أعلنته باستثمار الموارد البشرية لتحقيق التنمية بشتى أنواعها، وذلك لتحقيق مطالب الشباب في العيش والعدالة، حيث تسعى الدولة بإقامة ثلاث مشروعات عاجلة لتحسين الخدمات بالإقليم، وهي: تجديد شبكات المياه، وتأسيس مراكز صحية متطورة، وتوفير فرصة عمل للشباب، حيث أعلن مجلس الوزراء عن تأسيس شركة استثمارات سيناء برأسمال 10 مليار جنيه.

2-تطوير البنية التحتية، وهي من العناصر المهمة لتنمية الإقليم وتدعيم المجتمع بالخدمات الأساسية من طرق وصرف صحي وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات.

3-تطوير الموارد المائية، فالماء أساس الحياة والتنمية، وعلى رأس اهتمامات الدولة بتطوير الموارد المائية بسيناء، حيث يعد المشروع المقترح إنشاءه "سحاري سرابيوم" أكبر مشروع مائي أسفل المجرى الملاحي لقناة السويس لنقل المياه إلى سيناء، فضلاً عن تطوير ترعة السلام، وترعة الشيخ جابر الصباح، وترعة الشيخ زايد، وغيرها.

4-الاستصلاح الزراعي، حيث تسعى الدولة إلى زراعة مساحات كبيرة من الصحراء، ومد سيناء بالمياه الصالحة لري هذه الأراضي باعتبار أن التنمية المستدامة للمناطق الصحراوية من أهم السبل لزيادة الرقعة الزراعية[1].

5-الاستزراع السمكي، حيث تتوسع الدولة في الاستزراع السمكي للمساهمة في تلبية الاحتياجات المحلية من اللحوم البيضاء، من خلال التوسع في إنشاء المزارع السمكية لزيادة الإنتاج حيث يتم إنشاء أكبر المزارع السمكية عالمياً بسيناء.

---

[1] تنبع أهمية ضرورة مراعاة الأنشطة المرتبطة بالتنمية المستدامة، من أنشطة زراعية، وتربية الأسماك، والأملاح، والصناعات الغذائية، فضلاً عن التراث التاريخي لسهل الطينة حيث الآثار التاريخية من الغزوات الفارسية لمصر في القرن السادس أو السابع قبل الميلاد، والبيزنطي، واليوناني، والفتح العربي، والغزو الصليبي، والذي يجب مراعاته عند إقامة المشروعات الحالية، ومن بينها مشروع كوريدور-Corridor -حيث تشير دراسة إلى البيئة الهشة في السهل بسبب خصائص الرواسب، ولذا ينبغي أن يشمل مشروع محور قناة السويس خطة لإنقاذ تحصينات سهل الطينة،
El-Asmar, Hesham, et al. "Control of Late Holocene Geo-Processes on the Sustainable Development Plans of the Tineh Plain, NW Sinai Coast, Egypt." *Journal of Coastal Conservation (Springer Science & Business Media B.V.)*, vol. 19, no. 2, Apr. 2015, p. 141.

(ISSN: 2356 - 9492)

6-الإسكان الاجتماعي بسيناء، حيث تسعى هيئة المجتمعات العمرانية بالتعاون مع مديرية الإسكان والمرافق وجهاز تعمير سيناء في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة من توفير مسكن ملائم للمواطنين محدودي الدخل.

7-التعليم في سيناء، وهو أساس التقدم، وهو أيضًا حق لكل مواطن، ولذا تسعى الدولة إلى توفير الأجهزة التعليمية في كافة المناطق النائية، كما أنه يعد من العوامل التي تقضي على الإرهاب.

8-دعم المرأة السيناوية، وهذا يتأتى من خلال إقامة المشروعات الخاصة بها وأبرزها، الصناعات اليدوية البسيطة وتطويرها، وفتح أسواق عالمية لطرح هذه المنتجات.

9-إنشاء أنفاق للسيارات أسفل قناة السويس، حيث زيادة حركة التنمية والتجارة من وإلى سيناء، وذلك لتكدس الحركة على معديات هيئة قناة السويس وكوبري السلام ونفق الشهيد أحمد حمدي.

10-إطار الأمن ومكافحة الإرهاب، وهو ما تؤكد عليه دائما الدولة المصرية من أهمية توفير الأمن ومكافحة الإرهاب لتحقيق التنمية[1].

وهنا تظهر أهمية مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها سيناء ووجود القبائل بها، والتي يمكن الاستفادة منها في مكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية، من تفعيل الدبلوماسية الشعبية من أبناء الإقليم، وكذلك إدماجهم في مراكز اتخاذ القرار.

---

[1] للمزيد حول هذه الجهود، وغيرها، انظر:

- أمنية أبو عدس، و شريف درويش اللبان، أرض الفيروز: الدولة وجهود التنمية في سيناء، آفاق سياسية: المركز العربي للبحوث والدراسات ع49، 2019م، ص63 وما بعدها؛
- صلاح عبدالحميد، تنمية وتعمير سيناء، مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018م، ص141؛ مشروع تنمية شمال سيناء الجديد، وزارة الموارد المائية والري، https://www.mwri.gov.eg/north-sinai/؛
- مشاريع التنمية في سيناء، الهيئة العامة للاستعلامات، 2020/4/24م، https://www.sis.gov.eg/Story/202109/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1?lang=ar؛
- **مرفت حقي**، مقومات وركائز التنمية في سيناء، الهيئة العامة للاستعلامات، https://www.sis.gov.eg/section/5243/6781?lang=ar.

الخاتمة

تم تناول موضوع "**الحق في التنمية المستدامة في سيناء في ضوء قواعد القانون الدولي**"، وذلك من خلال إيضاح مفهوم التنمية المستدامة، وإيضاح الترابط بينها وبين مفهوم الحق في التنمية، وأهم المبادئ والأهداف التي تقوم عليها، وكذلك أبعادها ومؤشراتها، وأهم المواثيق والمؤتمرات الدولية التي قررت لها الحماية، وتطبيقات ذلك على سيناء بعد التعريف بها وتناول أهميتها من النواحي المختلفة: الاقتصادية والاستراتيجية والدينية والسياحية والعلمية، والتحديات التي تعيق التنمية المستدامة بها، وسبل مواجهتها، وأهم جهود الدول المصرية التي أعلنت سعيها إلى تعزيز التنمية المستدامة بها عن طريق إقامة عدة مشروعات قومية بها، وفي نهاية البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كما نوصي بعدة توصيات على النحو التالي:

أولاً: - النتائج:

أن الإنسان هو المعني الأول بموضوع التنمية المستدامة، وهو ما أشارت إليه الإعلانات والاتفاقات وقرارات المؤتمرات الدولية بشأن التنمية المستدامة، بما يضمن الاستفادة منها لصالح جميع الأجيال الحالية والمستقبلية، وهو ما يتوافق مع مفهومها في الشريعة الإسلامية بمعنى الخلافة في الأرض ونفع الناس.

أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إعمال الارتباط الوثيق بين البيئة، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وقد أشارت الأمم المتحدة من أن النهوض بالتنمية المستدامة لا يتحقق إلا عن طريق حقوق الإنسان، وهو ما يؤكد على الترابط بين الحق في التنمية، والتنمية المستدامة، حيث تعتمد الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والحق في التنمية على بعضها البعض وتتقدم مجتمعة، فحرية الأفراد لا تتوقف فقط على مدى الحرية التي يتمتعوا بها في التعبير والاعتراض حيث إن الفرد لا يكون حراً فعلياً بدون الغذاء، والتعليم والمسكن اللائق، والعكس صحيح، والمجتمعات التي يتمتع فيها الأفراد بإمكانية الوصول إلى الضمانات الاجتماعية الأساسية والموارد والفرص الاقتصادية تكون أقل عرضة للانقسام المجتمعي وانتشار التطرف(1).

(1) https://www.ohchr.org/AR/AboutUs/ManagementPlan/Pages/sustainable-development.aspx

(ISSN: 2356 - 9492)

أن التنمية المستدامة بحاجة إلى تعاون المجتمع الدولي من أجل تحقيق الأمن والسلام الدوليين، وأن أهدافها تتكامل ولا يمكن الفصل بينها، كما أن هذا التعاون ضروري ويعد جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومن بين أهم أوجه التعاون ما يتعلق بالتمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتعزيزها بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي.

وجود تقدم في بعض مجالات التنمية المستدامة مثل: تحسين صحة الأم والطفل، وتوسيع نطاق الوصول على الكهرباء، وزيادة تمثيل المرأة في الحكومة، غير أن الوضع في بعض المجالات الأخرى مغاير تماماً حيث تزايد انعدام الأمن الغذائي، وتدهور البيئة الطبيعية، واستمرار وانتشار عدم المساواة، وذلك وفق ما أشار إليه تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020م، كما يظل القضاء على الفقر والجوع وتغير المناخ من أكبر التحديات التي تواجه هذه التنمية، وخاصة بعد انتشار جائحة كورونا والتي أدت إلى تحويل حالة الطوارئ الصحية العامة إلى واحدة من أسوأ الأزمات الدولية.

أن التنمية المستدامة لا تقتصر على الدول، وإنما تمتد إلى المحليات والأقاليم، وهي ما يشار إليها بالتنمية المستدامة المحلية، وهو ما ينطبق على التنمية المستدامة بإقليم سيناء، وهي تشير إلى الجهود الذاتية والجهود الشعبية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية مما يستوجب تضافر هذه الجهود مع الدولة لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية لمجتمع سيناء وإدماجها في عملية التنمية(1).

وجود من العديد من مقومات التنمية المستدامة بسيناء، من موارد اقتصادية وسياحية وبيئة طبيعية، وغيرها، وكذلك من أهم مقوماتها موقعها الاستراتيجي المتميز.

بالرغم من وجود العديد من مقومات التنمية المستدامة بسيناء، إلا أن هناك عدة تحديات تواجه التنمية المستدامة بها أبرزها: مكافحة الإرهاب، والفقر، والتلوث البيئي، والتغير المناخي، والتهميش الاجتماعي للفئات المستضعفة، وغير ذلك من التحديات.

(1) بتصرف من الباحث، حسين بن الطاهر، التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الانسانية: جامعة محمد خيضر بسكرة ع 24، 2012م، ص456.

أن هذه التحديات السابقة تتطلب مواجهتها بعدة سبل منها: تعزيز مؤسسات قطاع العدالة والأمن من أجل تحقيق الأمن والسلام وهو ما يدور في فلكه الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر والتصدي لعدم المساواة، والإدماج الاجتماعي، وتعزيز التعاون الدولي، والتركيز على الشباب، وتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني.

أن الدولة المصرية تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة بسيناء عن طريق تعزيز أهدافها ومبادئها، وإزالة التحديات التي تواجه التنمية بها، فضلاً عن سعيها إقامة عدة مشروعات تنموية الهدف منها تعزيز التنمية المستدامة بالإقليم، وهذا يتطلب التكاتف بين جميع مكونات الدولة (الحكومة، والأفراد، وهيئات المجتمع المدني).

ثانياً: -التوصيات:

ينبغي الاهتمام بالفرد باعتباره المعنى الأول بالتنمية المستدامة، ويكون ذلك في استيفاء أبعادها الثلاث: الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، وذلك ككل متوازن ومتكامل.

ضرورة التوعية بأهمية التنمية المستدامة، وأن تحقيقها يتطلب تغيير في سلوكيات الأفراد سواء في نمط الإنتاج أو الاستهلاك، وذلك تحقيقاً للهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، وهو شرط أساسي لتعزيز هذه التنمية من خلال حفظ كفاءة استخدام الموارد التي تعد أساس التنمية في المستقبل.

الاهتمام بالتقارير التي تصدرها الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل الذي تجريه كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، والتي تهدف إلى دعم البلدان في جهودها نحو تنفيذ خطة التنمية 2030 بطريقة متسقة ومتكاملة.

التأكيد على أهمية إعمال مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وخاصة مبادئ الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع الأشكال، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع وعلى جميع الأصعدة الوطنية والدولية باعتبارها ضرورية لإتاحة حشد الموارد واستخدامها بطريقة فعالة.

(ISSN: 2356 - 9492)

تعزيز التنمية المستدامة بسيناء كونها أحد أهم الأقاليم بمصر، وكونها البوابة الشرقية الحصينة للدولة، وذلك في أبعادها الثلاث: الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئية، وذلك من جميع مكونات الدولة (الحكومة، والأفراد، وهيئات المجتمع المدني).

سن القوانين والأنظمة الخاصة بسيناء لوجود خصوصية لهذا الإقليم بحيث تحفظ له موارده من الثروات، والعمل على تنمية هذه الموارد والثروات لصالح جميع الأجيال الحالية والمستقبلية، وهو الهدف من التنمية المستدامة المحلية، وذلك بمشاركة أبناء الإقليم، وخاصة في ظل وجود مقومات هائلة من موارد اقتصادية وسياحية وموقع جغرافي متميز.

ضرورة التكاتف من أجل إزالة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة بسيناء، والتي من أهمها: مكافحة الفقر، والإرهاب، والتهميش الاجتماعي، وتعزيز دور الشباب في عملية التنمية المستدامة بحيث يمتد دورهم ليكونوا شركاء في التنمية وليس فقط من المستفيدين منها، ووضع الخطط الزمنية لتنفيذها، وقياس التقدم المحرز بشأن ما تحقق إنجازه.

أن يكون لسيناء أولوية في خطط التنمية المستدامة التي تضعها الدولة المصرية، سواء الخطط قصيرة المدى السنوية، والتي تضعها الوزرات والهيئات كل في مجاله، وتقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتجميعها والتنسيق فيما بينها لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030، أو الخطط متوسطة المدى التي تهدف إلى سد الفجوات التنموية الجغرافية بين المحافظات المختلفة، وإسناد الأولوية لتنمية المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، وهو الأمر الذي ينطبق على سيناء التي تعد من أهم الأقاليم المصرية.

قائمة المراجع

أولاً: -مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم محمد العناني، البيئة والتنمية: (الأبعاد القانونية الدولية)، في المؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين: الحماية القانونية للبيئة في مصر: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع القاهرة، 1992م.
- إبراهيم محمد العناني، الحماية الدولية لحق الإنسان في التنمية، مجلة الدبلوماسي: وزارة الخارجية–معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية ع 15، 1992م.
- أحمد المهتدي بالله، الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في إطار أحكام القانون الدولي العام، مجلة القانون والاقتصاد: جامعة القاهرة، كلية الحقوق ع92، 2019م.
- أحمد عبدالكريم سلامة، التنمية السياحية والتشريعات البيئية في مصر تفعيل وتناغم أم تعطيل وتصادم .المؤتمر العلمى السنوى الرابع الجوانب التشريعية والاقتصادية للسياحة: جامعة حلوان، كلية الحقوق، 2005م.
- أحمد علية، الإرهاب في سيناء من منظور مآلات الحالة الإقليمية، آفاق سياسية: المركز العربي للبحوث والدراسات ع31، 2017م.
- أحمد كامل البحيري، مستقبل تنظيم "بيت المقدس" وفك الارتباط مع داعش، مجلة الديمقراطية: مؤسسة الأهرام مج17، ع66، 2017م.
- أحمد محمد محمد إبراهيم، أثر التغيرات المناخية على حركة السياحة العالمية في مصر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية: جامعة قناة السويس، ع34، 2020م.
- أمنية أبو عدس، و شريف درويش اللبان، أرض الفيروز: الدولة وجهود التنمية في سيناء، آفاق سياسية: المركز العربي للبحوث والدراسات ع49، 2019م.
- انتصار بالخير، محددات التنمية المستدامة وسبل تحقيقها، في المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية–السناسل عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية السناسل، 2017م.
- بكر عبدالله عواد الخرمان، و علي إبراهيم عجين، التنمية المستدامة في السنة النبوية: دراسة تأصيلية، رسالة ماجستير. جامعة آل البيت، المفرق، 2018م.
- حسين بن الطاهر، التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الانسانية: جامعة محمد خيضر بسكرة ع 24، 2012م.

(ISSN: 2356 - 9492)

- دهام بن هجرس الجبلي، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، من كتاب دراسات حول التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، تحرير، عامر خضير الكبيسي وآخرون، 1437هـ-2015م.
- رشيد جلود، آليات وركائز التنمية المستدامة، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية: جامعة نواكشوط-كلية الآداب والعلوم الإنسانية ع28، 2018م.
- سونيا علاء الدين خليل، هبة الله عاطف إبراهيم الأخرس، و أسماء سعيد سلامه إبراهيم، التنمية السياحية لمدينة الفرما كإحدى محطات مسار العائلة المقدسة إلى مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة: جامعة قناة السويس-كلية السياحة والفنادق مج14، ع2، 2017م.
- سيد أحمد محمدين، الدولة قادرة على دحره: الإرهاب الأسود يضرب المسلمين وأصحاب القلوب البيضاء، إدارة الاعمال: جمعية إدارة الاعمال العربية ع159، 2017م.
- شعشوع قويدر، و محمد بن علي، الاعتراف الدولي بالحق في التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية: المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت-معهد العلوم القانونية والإدارية مج6، ع1، 2021م.
- صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبيئة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العام الجامعي 1981-1982م.
- صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية؛ مطبعة جامعة القاهرة 2007م.
- صلاح عبدالحميد، تنمية وتعمير سيناء، مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018م.
- ظاهر غرسان الكلثمي، المدخل الإنساني للتنمية المستدامة، من كتاب دراسات حول مداخل التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، تحرير، عامر خضير الكبيسي وآخرون، 2019م.
- عبدالرحيم نصر جودة، الحماية الدولية للبيئة البرية من أخطار التلوث، دار جامعة نايف للنشر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1437هـ- 2016م.
- فتيحة طويل، التنمية المستدامة عملية للتغير الاجتماعي، في أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية-رماح، 2017م.
- مجبل لازم مسلم المالكي، المعلومات وخطط التنمية، العربية 3000: النادي العربي للمعلومات مج 2، ع 2، 2001م.
- محمد البعدوي، التنمية المستدامة: أية مقاربة دولية ممكنة لتحقيق التوازن بين التنمية المستدامة والبيئة؟، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية: أحمد بوعشيق ع138، 139، 2018م.

- محمد زبير، و محمد شبوب، من التنمية الشاملة إلي التنمية المحلية المستدامة: قراءة في المفاهيم والأبعاد والمعوقات، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية: المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان–مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والانثروبولوجية ع6، 2017م.
- محمد سيد أحمد، الواقع الاجتماعي لبدو سيناء وأثره على الانتماء والأمن القومي: دراسة ميدانية في التهميش والاحتواء على بدو نويبع، حوليات آداب عين شمس: جامعة عين شمس، مج45، 2017م.
- نبهان سالم مرزق أبو جاموس، التنمية المستدامة: طبيعتها القانونية في ظل القانون الدولي البيئي، مجلة الفقه والقانون: صلاح الدين دكداك ع94، 2020م.
- نواف موسى الزيديين، أثر العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، جامعة مؤتة، مج11، ع2، 2019م.
- هارون العشي، و فايزة بوراس، الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، في أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية–رماح قسنطينة: الأردن. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية والجزائر. جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، 2017م.
- هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017م.
- وسيلة شابو، دور التراث الثقافي غير المادي في تعزيز التنمية المستدامة، مجلة القانون الدولي والتنمية: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم–كلية الحقوق والعلوم السياسية–مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة ع8، 2018م.
- ياسمين كامل سليم ابن صالح، الجغرافيا التاريخية لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها في الوسطين الإقليمي والدولي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: المركز القومي للبحوث غزة مج4، ع3، 2020م.

(ISSN: 2356 - 9492)

ثانياً: -مراجع باللغة الأجنبية:

Almannaei, Noora Adnan, et al. “Improving Environmental Policy-Making Process to Enable Achievement of Sustainable Development Goals.” *Environmental Policy & Law*, vol. 50, no. 1/2, Jan. 2020, pp. 47–54.

Bekhit, Hesham M. “Sustainable Groundwater Management in Coastal Aquifer of Sinai Using Evolutionary Algorithms.” *Procedia Environmental Sciences*, vol. 25, Jan. 2015, pp. 19–27.

Chen, Lijuan. “Environmental Cost of Sustainable Development and Climate Change: Can SAARC Shift Some Liability with Renewable Energy and Efficiency?” *Environmental Science and Pollution Research International*, vol. 28, no. 47, Dec. 2021, pp. 67137–67149.

El-Asmar, Hesham, et al. “Control of Late Holocene Geo-Processes on the Sustainable Development Plans of the Tineh Plain, NW Sinai Coast, Egypt.” *Journal of Coastal Conservation (Springer Science & Business Media B.V.)*, vol. 19, no. 2, Apr. 2015, pp. 141–156.

Giannetti, Biagio F., et al. “Challenges and Opportunities of Cleaner Production on Sustainable Development.” *Journal of Environmental Accounting & Management*, vol. 10, no. 1, Jan. 2022, pp. 1–5.

Horner, Rory. “Towards a New Paradigm of Global Development? Beyond the Limits of International Development.” *Progress in Human Geography*, vol. 44, no. 3, June 2020, pp. 415–436.

Jednak, Sandra, et al. “The Role of Foreign Direct Investment, Energy and Pollution in Obtaining Sustainable Economic Development.” *Polish Journal of Environmental Studies*, vol. 30, no. 6, Nov. 2021, pp. 5051–5063.

Khalil, Mohamed, and Mohamed Gamal. “Hydro/Engineering Geophysical Parameters and Design Response Spectrum for Sustainable Development in Ras Muhammed National Park, Sinai.” *Pure & Applied Geophysics*, vol. 173, no. 6, June 2016, pp. 2101–2118.

Kota, Hima Bindu, et al. “Sustainable Development Goals and Businesses.” *Australasian Accounting Business & Finance Journal*, vol. 15, no. 5, Nov. 2021, pp. 1–3.

Ksonzhyk, Iryna, et al. “Implementation of the Principles of Sustainable Development of Territorial Communities: Decision Making.” *Journal of Management Information & Decision Sciences*, vol. 24, no. 3, June 2021, pp. 1–12.

Labaj, Leo, and Bill Schaefer. “The Growing Threat Of Terrorism In The Sinai.” *Journal of Counterterrorism & Homeland Security International*, vol. 18, no. 4, Winter 2012, pp. 18–20.

Lempert, David. “A Treatise on International Development Law.” *DePaul Journal for Social Justice*, vol. 11, no. 1, Winter 2018, pp. 1–38.

Mayer, Benoît. “Sustainable Development Law on Environmental Migration: The Story of an Obelisk, a Bag of Marbles, and a Tapestry.” *Environmental Law Review*, vol. 14, no. 2, June 2012, pp. 111–133.

Mayorova, Elena I., and Elena V. Temnova. “Concept of Sustainable Development: Regulatory Aspect.” *Upravlenie / Management*, vol. 8, no. 4, Oct. 2020, pp. 94–100.

MOLOTOKIENĖ, ERNESTA. “A Philosophical Analysis of the Concept of Sustainable Development.” *Regional Formation & Development Studies*, vol. 31, no. 2, May 2020, pp. 148–156.

Sara De Vido. “The Future of the Draft UN Convention on International Terrorism.” *Journal of Criminological Research, Policy and Practice*, vol. 3, no. 3, Sept. 2017, pp. 233–247.

Segger, Marie-Claire Cordonier, et al. “Prospects for Principles of International Sustainable Development Law after the WSSD: Common but Differentiated Responsibilities, Precaution and Participation.” *Review of European Community & International Environmental Law*, vol. 12, no. 1, Apr. 2003, pp. 54–68.

Sinakou, Eleni, et al. “Exploring the Concept of Sustainable Development within Education for Sustainable Development: Implications for ESD Research and Practice.” *Environment, Development & Sustainability*, vol. 21, no. 1, Feb. 2019, pp. 1–10.

Verdejo Espinosa, Ángeles, et al. “Application of IoT in Healthcare: Keys to Implementation of the Sustainable Development Goals.” *Sensors (Basel, Switzerland)*, vol. 21, no. 7, Mar. 2021.

Zhukovska, Alina, et al. “Financial and Legal Instruments for Promoting the Implementation of Sustainable Development Policy of the State (States, Region).” *Journal of Management Information & Decision Sciences*, vol. 24, no. 3, June 2021, pp. 1–16.

“EGYPT: Counter-Terrorism in Sinai.” *Africa Research Bulletin: Political, Social & Cultural Series*, vol. 57, no. 5, June 2020, p. 22729B–22730B.

(ISSN: 2356 - 9492)

ثالثاً: -الوثائق:

- 189/76/RES/A، تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 ديسمبر 2021.
- A/57/329، رسالة مؤرخة 6 آب/أغسطس 2002 موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من كل من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال المؤقت لبعثة هولندا الدائمة لدى الأمم المتحدة، البيئة والتنمية المستدامة.
- A/57/329، رسالة مؤرخة 6 آب/أغسطس 2002 موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من كل من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال المؤقت لبعثة هولندا الدائمة لدى الأمم المتحدة، البيئة والتنمية المستدامة.
- A/CONF.151/26/Rev.1(Vol.I)، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3–14 يونية 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، الأمم المتحدة، نيورك 1993.
- A/CONF.198/11، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18–22 آذار/مارس 2002.
- A/CONF.199/20، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس – 4 أيلول/سبتمبر 2002.
- A/CONF.222/5، مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015.
- A/RES/57/2، إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا.
- A/RES/63/1، الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية.
- A/RES/63/239، إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.
- A/RES/69/313، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا).
- A/RES/70/1، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول/سبتمبر 2015.
- A/RES/76/129، قرار الجمعية العامة رقم 129/76 باعتبار 2022 السنة الدولية للتنمية المستدامة للجبال، قرار اتخذته في 16 ديسمبر 2021.
- A/RES/76/163، الحق في التنمية، قرار اتخذته الجمعية العامة في 16 ديسمبر 2021.

- A/RES/76/214، الثقافة والتنمية المستدامة، قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 ديسمبر 2021.
- A/RES/S-19/2، برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21.
- FCCC/CP/2015/10/Add.1، الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

رابعاً: -الإنترنت:

1-موقع الأمم المتحدة:

- https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf
- https://sdgs.un.org/ar/goals
- https://sdgs.un.org/ar/topics/institutional-frameworks-and-international-cooperation-sustainable-development
- https://www.ohchr.org/AR/AboutUs/ManagementPlan/Pages/equality.aspx
- https://www.ohchr.org/AR/AboutUs/ManagementPlan/Pages/sustainable-development.aspx
- https://www.ohchr.org/Documents/Publications/FSheet37_RtD_AR.pdf
- https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change
- https://www.un.org/ar/conferences/environment/newyork2015
- https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992
- https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972
- https://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml
- https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty
- https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty
- https://www.un.org/ar/observances/biological-diversity-day/convention
- https://www.un.org/ar/observances/day-for-eradicating-poverty
- https://www.un.org/ar/our-work/support-sustainable-development-and-climate-action
- https://www.un.org/development/desa/ar/news/intergovernmental-coordination/youth2015.html

(ISSN: 2356 - 9492)

2-موقع مقاتل الصحراء:

- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec16.doc_cvt.htm
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec17.doc_cvt.htm
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec23.doc_cvt.htm
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec24.doc_cvt.htm
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/mol01.doc_cvt.htm
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec15.doc_cvt.htm
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec03.doc_cvt.htm
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec20.doc_cvt.htm

3-التقرير السنوي لوزارة التعاون الدولي 2020| تمويلات تنموية بقيمة 754.4 مليون دولار لمشروعات تنمية شبه جزيرة سيناء، وزارة التعاون الدولي، نشر بتاريخ 2020/12/24م، https://www.moic.gov.eg/ar-EG/News/GetNewsDetails?na=4025

4-خطة العمل البيئي لمحافظة شمال سيناء، 2008، https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/GovPlans/NorthSinaiGEAP.pdf.

5-قبائل سيناء... ومناطق توزعها، جريدة الشرق الأوسط، السبت 14 ربيع الأول 1439هـ-2 ديسمبر 2017م، العدد، 14249، https://aawsat.com/home/article/1100681/%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%AA%D9%88%D8%B2%D8%B9%D9%87%D8%A7

6-مرفت حقي، مقومات وركائز التنمية في سيناء، الهيئة العامة للاستعلامات، https://www.sis.gov.eg/section/5243/6781?lang=ar.

7-مشاريع التنمية في سيناء، الهيئة العامة للاستعلامات، 2020/4/24م،
https://www.sis.gov.eg/Story/202109/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1?lang=ar؛

8-مشروع تنمية شمال سيناء الجديد، وزارة الموارد المائية والري، https://www.mwri.gov.eg/north-sinai/

9-هاني الأسمر، صدق أولا تصدق 60% من قرى جنوب سيناء تحت خط الفقر، جريد الأهرام، الأثنين 19 من شوال 1434 هـ 26 أغسطس 2013 السنة 138 العدد 46284،
https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/228627.aspx

10-هناء الطبراني، القرى الأكثر فقرا.. "التلول" قرية يقطن أهلها العشش.. ويأملون في "حياة كريمة"، جريد الأهرام، نشر بتاريخ 2019/8/7م، https://gate.ahram.org.eg/News//2250829.aspx